



جامعة عمار تليجي اللاغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

دور التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري
(دراسة ميدانية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بالأغواط)

مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبة::

- شرماط سالم

- سهلي فاطيمة الزهرة.

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	د. غرزو بغداد
مشرفا ومقررا	د. شرماط سالم
مناقشا	د. محبوبي محمد

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر و تقدير

أشكر الله عز وجل

عائتي الكبيرة والعظيمة جدا

مديري في العمل: سوداني محمد

أستاذي المشرف على المذكرة : رئيس قسم العلوم السياسية

شرماط سالم

أساتذتي الافاضل في معهد العلوم السياسية

زملاء الدراسة وزميلتيا في الدفعة مريم وماريا





إهداء

إلى طلبة التخصص عسى أن يكون مرجعا لبحوثهم



الملخص:

تلعب التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري دوراً حاسماً في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل الإدارة. من خلال تطبيق التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والرقابة الإلكترونية حيث يمكن تحقيق مراقبة أكثر فعالية ودقة للعمليات الإدارية، مما يقلل بشكل ملحوظ من فرص وقوع الفساد مما يدعم الحاجة إلى تبني وتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية في الإدارات. علاوة على ذلك، فإن تحسين البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل كبير الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. بتوفير بيانات شفافة ومحدثة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية دون الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين كما ان توفير التدريب المناسب للموظفين وتشجيع المشاركة النشطة من جانب المواطنين، يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الفساد الإداري بشكل فعال.

Digital technology plays a crucial role in combating administrative corruption by promoting transparency and integrity within administrations.

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر الشائكة وواسعة الانتشار عالميا، إذ أن انتشارها لا يقتصر على الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو فقط، بل تعدى ذلك إلى جميع أنحاء العالم حتى الدول المتقدمة منها، حيث تعد من أخطر الظواهر السلبية التي شهدتها العالم، وقد تطورت في الوقت الحاضر واتسعت ابعادها وتعددت أشكالها لتنتج فسادا كبيرا وواسعا طال مختلف المؤسسات.

وأصبحت الأساليب الإدارية التقليدية غير قادرة على مواجهة الفساد الإداري، وهو الأمر الذي أثر على مستوى الخدمات التي يتحصل عليها المواطنون وجعلها حقا يناله البعض دون الآخر أو كسلعة تتم بمقابل، ويعود توسع انتشار هذه الظاهرة إلى تأخر الإدارة في مواجهتها أو لعدم نجاعة الأساليب القانونية الرقابية القائمة أو لضعف المؤسسات المنفذة لها والمطلوب منها محاربتها ومعاقبة المسؤولين عنها.

لذا أصبح من الضروري تطبيق الرقمنة حتمية ضرورية يجب السعي إليها في كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي سعت إلى تطبيق هذه التقنيات الالكترونية المستحدثة في المجال الإداري، سعيا منها للتكفل الامثل لانشغالات المواطنين، وتقديم امثل للخدمات العمومية بمستوى متطور، اضافة إلى محاربة مختلف أشكال الفساد الاداري التي عجزت الادارة التقليدية على مواجهته والحد منه قدر الامكان.

أهمية الدراسة:

يتميز موضوع الرقمية اهمية كبيرة في وقتنا الحالي وذلك لتبني الحكومات الجدية في التحول نحو رقمية الادارة والتحرر من الملفات الورقية التقليدية والمعاملات المباشرة بين المواطن والادارة التي يكتسيها التعقيد والمماطلة وبالتالي فان اي دراسات في المجال قد يحدث قفزة في كل القطاعات وبالمقابل فان الفساد الاداري يعد تلك

الظاهرة المتفشية في مختلف القطاعات والتي جعلت من منظمات دولية تبحث فيها وفي سبل مكافحتها لانها تقف في طريق التنمية فقد اصبحت من اكبر معضلات الادارة خاصة في بلدنا فترة الانفلات السياسي في النظام السابق فالبحت فيها والتعمق في اساليب القضاء عليها او التقليل منه اصبح من الاولويات خاصة في ظل الادارة الرقمية الحديثة .

أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا هذه نهدف إلى ما يلي:

- إبراز مفهوم الفساد الإداري وتحديد أشكاله المنتشرة في الإدارة وإظهار أنواعه وأسبابه
- إظهار امكانية الرقمنة كأسلوب معاصر في مواجهة الفساد الإداري وكيفية مساهمتها في محاربته

أسباب اختيار الموضوع

الاسباب الذاتية

- طبيعة المنصب الذي اشغله بصفتي مسؤولة عن الرقمنة
- علاقة موضوعي الرقمية والفساد الاداري بمجال تخصص دراستي ادارة الموارد البشرية
- رغبتي في الغوص في مجال الرقمية بكل ما يحيطها ومدى فعاليتها

الأسباب الموضوعية:

التطور الهائل الذي عرفته التكنولوجيا في الأونة الأخيرة ولما أحدثته من توفر للمعلومات من حيث الكم والكيف والزمن والمكان المناسبين بالاضافة الى حركية الرقمنة والتطور السريع في اساليبها وتطبيقاتها ينبت

الفضول لمعرفة مدى تأثيرها في المجال الإداري وكذا الفساد الإداري الذي أصبح ظاهرة متجذرة في مجتمعاتنا فالمسؤولية تقع علينا كطبقة متعلمة باحثة دراستها وحصر متغيراتها وإيجاد حلول لها.

الدراسات السابقة:

لما تطورت تكنولوجيا المعلومات وتسابقت الحكومات والدول على رقمنة الإدارة ومع تفشي الفساد في دوليها تعددت الدراسات حول العلاقة بينهما او مدى تأثير الرقمنة على الفساد او كيفية مكافحته ونذكر منها :

1- دراسة جهيدة حمدان بعنوان "الإدارة الالكترونية كآلية تصدي الفساد الإداري -دراسة حالة بليدة الناصرية ولاية بومرداس"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019.

2- دراسة لعروسي نبيل بعنوان "دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2010-2020)"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات العامة الدولية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021.

3- دراسة عادل حريزي بعنوان "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

4- دراسة برمان نور الدين، مرزق محمد الأمين بعنوان "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة مالية، جامعة زيان عاشور، الحلفة، 2016-2017

5- دراسة دود محمدي بعنوان "دور الادارة الالكترونية في دعم الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في

الجزائر (2011-2016) دراسة تقويمية"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص نظم سياسية مقارنة

وحكم راشد، جامعة الشهيد حمه لخر الوادي، 2016-2017

6- دراسة بورغداد فاتح بعنوان دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة

الجزائرية(2010-2020) ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية،

جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020، 2021

تتميز دراستنا عن باقي الدراسات بانها تطرقت لوسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي كاليات

رقمية لمكافحة الفساد لان الاخيرة ظهرت بشدة بعد المدة الزمنية التي تم هذه الدراسات فيها من

2010الى2020كما ان ولا واحد من هذه الدراسات تطرقت لدراسة قطاع التكوين والتعليم المهنيين

لتذيله رتب الرقمية انذاك مقارنة بما وصلت اليه الوزارة الان من تقدم في رقمنة القطاع

اشكالية الدراسة:

واجهت الادارة التقليدية كثيرا من الصعوبات في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، ما ادى الى تفاقمها وتفشيها

اكثر، وعليه اصبح التفكير جديا في الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها كاسلوب اكثر دقة وسرعة

ومصدقية لعله يقلل او يحد منها، فمن خلال ما استوحيته من ادبيات الدراسة وبناء على ما سبق اطرح التساؤل

الاتي:

- كيف تساهم التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري في قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية

الاغواط؟

وندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

1- ما هو الفساد الإداري؟

2- ماذا نقصد بالتكنولوجيا الرقمية؟

3- ما هي الأساليب الرقمية لمواجهة الفساد الإداري؟

الفرضيات:

تعمل التكنولوجيا الرقمية على تقوية الرقابة والمساءلة، مما يساعد بفعالية في مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه.

- البنية التحتية الرقمية لا تساهم بشكل فعال في دعم العمليات الإدارية وتسهيل الإجراءات الإدارية

- جودة الخدمات الرقمية تحد من تفشي مظاهر الفساد الإداري

- المشاركة الرقمية تسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والنزاهة

المنهج المتبع:

وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا منهجين، دراسة حالة و المنهج الوصفي وهذا لوصف ظاهرة الفساد

الإداري وتحديد مظاهره وأسبابه وكذا الآثار المترتبة عليه، كما تطرقنا إلى وصف التكنولوجيا الرقمية وهذا من

خلال تحديد مفهومها ومتطلباتها وآلياتها في محاربة الفساد الإداري.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة هذا ثلاثة فصول ،فصلين نظريين وآخر ميداني ،مقدمة وخاتمة حيث تناولت في الفصل الأول مفاهيم الدراسة: الفساد الإداري والتكنولوجيا الرقمية، بينما في الفصل الثاني تكلمت عن صور مكافحة الفساد الإداري عن طريق التكنولوجيا الرقمية أما الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين في ولاية الاغواط فيها استعملت استبياننا وجهته لجميع الاداريين المسؤولين على ادارة المؤسسات و المسؤولين عن الرقمنة فيها

ومن ثم تحليل النتائج المسترجعة بواسطة ادوات احصائية ومقاييس محددة لذلك ومناقشتها

صعوبات الدراسة:

تمحورت الصعوبة الاكبر التي صادفت الدراسة في الجانب الميداني حيث تعلق البحث بموضوع حساس وهو الفساد الاداري والاستبيان وجه للمسؤولين الاداريين فكان من الصعب اقناع المسؤولين بالاجابة على الاسئلة خاصة اني أنتمي لهذا القطاع بالاضافة الى حداثة عهد القطاع بالرقمنة وصعوبة قياس مدى تأثيرها على ظاهرة متجذرة فيه .

تمهيد:

يسمح الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا الاتصال والإعلام في الإدارات العمومية وكذا المرتفقين من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها للمرور لعالم الرقمنة، فقد اسهمت التكنولوجيا الرقمية في تقديم تطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري، خصوصا فيما يتعلق بالشفافية والمساواة ، إذ توفر الرقمنة إمكانية تعزيز الروابط بين المؤسسات الإدارية فيما بينها وبين المؤسسات والمواطن من خلال تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال وممارسة الشفافية في تقديم الخدمات والرقابة الإلكترونية على الأعمال والخدمات المقدمة وعلى غرار الدول التي انتهجت هذه المبادئ عملت الجزائر على السير في نهج الرقمنة والإدارة الإلكترونية الحديثة لا سيما بهدف محاربة الفساد الإداري.

وفي إطار البحث في هذه الاشكالية قسمت الفصل الاول الى مبحثين نظريين حول كل ما يتعلق بمفهومى التكنولوجيا الرقمية والفساد الاداري .

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا الرقمية **Digitization Technologie**:

يرجع مفهوم الرقمية إلى تطورات تاريخية في مرافق ومؤسسات بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الخمسينات حسب "هرنز" من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد النصوص في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما يعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994¹.

المطلب الأول: تعريف الرقمية وخصائصها

إن مصطلح الرقمية لم يقتصر استخدامه على مجال المكتبات والمعلومات فقط بل ان ظهوره ارتبط بمجالات موضوعية كثيرة ومتعددة. كما أن بدايات استخدام المصطلح في مرصد البيانات المختلفة ترجع إلى الخمسينيات من القرن العشرين².

الفرع الأول: تعريف الرقمية

أ- لغة: تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني اهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب ورقم الكتاب برقمه رقما اعجمه وبينه ، وكتاب

¹ رزاق جهان، الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، التخصص: الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2023، ص 9

² ريان بن كحلة، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، الإعلام والاتصال، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 52

مرقوم، اي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب ولمرقم القلم والرقم: الكتابة والختم . والرقم: ضرب مخطط من الرشى ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خطه¹.

ب- اصطلاحا: تعد الرقمية مفهوما حديثا ارتبط ظهوره بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف. ويشير مفهوم الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات النظرية وترميزها لأصفار حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها وإرسالها²

وحسب قاموس علم المكتبات والمعلومات على الخط المباشر ODILIS فإن الرقمنة هي: "العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب، وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في النظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسب باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي³.

يرى "تيري كاني" (Terry Kanny) أن: "الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (كتب، دوريات، صور، تسجيلات صوتية...) إلى شكل مقروء آليا بواسطة استخدام الحاسب الآلي عبر النظام الرقم الثنائي Bits والذي يعد وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات آلي قائم على استخدام الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية باستخدام مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة⁴.

¹ بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية- الرهانات والتحديات تطبيق -خدمي- في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021، ص69

²صلاح سالم محمد، العصر الرقمي و ثورة المعلومات ، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2002ص96

³ريان بن كحلة، المرجع السابق، ص53

⁴ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كألية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2021، ص 1034.

وتشير(Charllete burs) إلى الرقمنة على انها: منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام النظري إلى النظام الرقمي وبالمقابل هناك من يرى أنها التعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الأنترنت وشبكات الأعمال، بحيث يصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو التعامل الأكثر فعالية في تحقيق الأهداف والأكثر كفاية في استخدام الموارد.

يجب الإشارة الى ان مصطلح الرقمية يظهر بترجمتين في المراجع فيما digitization وnumérisation ف "رقمنة digitization يأتي من كلمة "رقم" digit بالإنجليزية (تستخدم لغة الكمبيوتر الأرقام 0 و 1). وبما أن كلمة " رقمي" باللغة الفرنسية لها المعنى الأكثر شيوعاً للإشارة إلى الإصبع، فإن البلدان الناطقة بالفرنسية تفضل كلمة " رقمي" numérisation للحديث عن الحوسبة واستخداماته".¹

ومما سبق نجد انه غالبا ما يتم التعبير عن التكنولوجيا الرقمية في البحوث والمراجع بمصطلحات موازية لها كالرقمنة او التحول الرقمي او التكنولوجيا الالكترونية فهي تخدم نفس المعنى والغرض وعله فإننا نجد العديد من التعريفات المتعددة تصب في مجال يشير الى كل ما يتعلق بالحوسبة وعلم التحكم الآلي، وكل ما يستخدم الأنظمة الإلكترونية والإنترنت والبرمجيات والتطبيقات الذكية والذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات والواقع الافتراضي لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها وتقديمها رقمياً.

الفرع الثاني: خصائص وأشكال الرقمية

تتميز الرقمية عن غيرها من التكنولوجيات بالخصائص التالية:

- 1- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الالكترونية متجاورة.
- 2- تقليص المكان: تتيح المكان ووسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها يسير وسهولة.

¹ HÉLÈNE BÉGON-TAVERA . LATRANSFORMATION NUMÉRIQUE DES ADMINISTRATION, DOCUMENTATION FRANCAISE ,Paris France 2021, p 431

- 3- اقسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل شمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- 4- تقليص المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل شمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- 5- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستخدمين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع تقنية الأنشطة الأخرى.
- 6- التفاعلية: أي أن استعمال أو المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت، ويستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

توجد ثلاثة أشكال للرقمية وهي:

1-الرقمية على شكل صورة Image Bitamp : تسمح بانتاج صورة منسوخة لكل صفحة من الوثيقة، كما

يمكن أيضا الحصول على نسخة من الوثيقة أي بلغة النظام الثاني

وتعني حفظ الوثائق على شكل صورة غير قابلة للتحويل أو التغيير، ويفيد هذا النوع من الرقمنة حالة اهتمام الباحثين بالقيمة الفنية للوثيقة في حد ذاتها وليس قيمتها النصية، والصورة تتكون من مجموعة نقاط تسمى بكسال وكل بكسال يمكن ترميزه بـ 1 بايت لصورة أسود وأبيض 8 بايت لصورة في مستوى رمادي، 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة.¹

¹عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية : تصميمها وإنشاؤها - مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجاً-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم علم المكتبات، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2010، ص 149

2- رقمنة الرسومات الهندسية والخرائط والأشكال الرسومية: وهذا النوع من الرقمنة المصادر يسمى "فيكتوريا" وأهم تطبيقاتها برنامج الأوتوكاد.

3- الرقمية في شكل نصوص **Texts** : يمكن الحصول على هذا الشكل من الرقمنة من خلال منهجين أساسيين هما: الأول من خلال أجهزة وبرمجيات متخصصة في معالجة النصوص والثاني يعتمد على تقنيات مثل أجهزة القراءة الضوئية للحرف OCR، وهي تقنية تسمح باستعادة المحتوى النصي¹.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمية

من الضرورة التعرف إلى أهمية عملية الرقمية والإحاطة بمجموعة الأهداف التي يمكن تحقيقها تمكننا من فهم وإستيعاب سبب اتجاه العديد من مؤسسات المعلومات إلى رقمنة مجموعاتها من المصادر المعلوماتية²:

- تعد الرقمية مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة ومتسارعة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتبيين واختصاصي المعلومات، حيث يستلزم تشيد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل إلكتروني وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم "الطريق السريع للمعلومات" والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعة متاحة على وسائط رقمية حديثة.
- كما تتميز المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين وإمكانياته مشاركتها بين عدة مستفيدين في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتناهية في إعداد المستفيدين وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإتاحة مجموعة النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية للمكتبة أو مؤسسة للمعلومات.

¹ المرجع السابق، ص150

² العاني مزهر شعبان وشوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان، 2014، ص26

- للتعرف على أهمية عملية الرقمنة من المناسب الإشارة إلى رقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين تقليدي، تزيد من أهمية إمكانية الاستفادة منه، من خلال تسيير عمليات الوصول والاطلاع عليه حيث أصبح في الإمكان إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات¹.

ما دامت عملية الرقمية هي أساس بناء الإدارة الإلكترونية، فالمؤكد هو أن الأول ذات أهمية خاصة للثانية وأنها تسعى إلى تحقيقها، ويمكن إجمال الأهداف المبتغاة من عملية الرقمنة في ثلاثة أهداف هي²:

1- إتاحة مصادر المعلومات التقليدية على نطاق أوسع وتشمل ما يلي:

- إتاحة 24/24 و 7/7 أيام.
- إتاحة دون التقييد بالموقع الجغرافي.
- إنتاج أشكال مختلفة من الملفات للمصدر الواحد.
- توصيل المعلومات للمستخدم دون تدخل بشري.
- تحديد استخدام الأشكال المتهاكة والتالفة.
- تطوير الخدمات التقليدية
- المشاركة في الموارد.

2- صيانة حفظ المجموعات ضد التلف والكوارث والفقْد.

3- تسهيل عملية الرقمنة وإمكانية وصول العديد من المستخدمين إلى الحصول على المعلومات وإمكانية مشاركتها ما بين عدة مستفيدين في الوقت ذاته، وبالتالي أن تستوعب الزيادة المتنامية في أعداد المستخدمين، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم نشر وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت ذاته.

¹ بدر محمد السيد القزاز، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005 ص 96

² ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 1035

المطلب الثالث: دوافع تطبيق الرقمية ومتطلباته

لقد تعددت الدوافع التي ادت الى تنفيذ مشروع رقمية مصادر المعلومات او ما يعرف بعملية التحويل الرقمي لموارد غير رقمية ويمكن احالته للأسباب التالية¹:

- 1- تعزيز الوصول: ويعتبر احد اهم الاسباب لرقمنة مصادر المعلومات، وذلك بسبب الرغبة الملحة من طرف المستفيدين من اجل الحصول على هذه المصادر من جهة، وكذلك الرغبة لدى المكتبات ومراكز الارشيف للوصول اليها وتلبية احتياجات المستفيدين من جهة اخرى.
- 2- تحسين الخدمات: وذلك من خلال توفير الوصول الى مصادر المعلومات الرقمية لهذه المؤسسات مع ما يتناسب مع التعليم و التعلم مدى الحياة.
- 3- الحد من محاولة استخدام النسخ الاصلية المهددة بالتلف: وذلك بسبب كثرة استخدامها او لهشاشته او لقدمه، وبالتالي عند انشاء نسخ احتياطية تتم المحافظة على النسخ الاصلية.
- 4- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية: والتكنولوجيا الحديثة تمكن المجتمع من الحصول على فوائد كثيرة وذلك من خلال أداء المؤسسات وإتاحة فرص الاستثمار لها في قطاع التكنولوجيا، لتسهيل الاجراءات والاستفادة من المميزات التقنية الموجودة على المستوى الدولي.
- 5- توجهات العولمة نحو تقنية الروابط الانسانية التي دفعت العديد من الدول إلى تطوير خدماتها للوصول إلى مستويات عليا من الأجل الحصول شهادة الجودة العالمية لخدماتها وارضاء المواطنين، وذلك بعدما اصبح أمامه مقياسا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.
- 6- التحولات الديمقراطية وما رافقها من اصلاحات ادارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية او تلبية مطالب جمعية حقوق الانسان.

¹ المرجع السابق ص50

لتحقق عملية الرقمنة الاهداف المتوخاة، تحتاج الجهات الادارية القائمة على العملية بضرورة تحضير القاعدة الاساسية للعملية والتي تكون بتحضير البنية التحتية وتأمينها بالوسائل التقنية والعمل بجدية على تحضير وتكوين العنصر البشري في المجال التكنولوجي، دون أن نتناسى ضرورة مساهمة كل ذلك بتوفير التغطية القانونية المنظمة لعملية التحول الإلكتروني.

1- المتطلبات التقنية:

لقيام بمشروع الرقمنة هناك جملة من المواد أو الأدوات الضرورية التي لا بد من توفرها وهي تتمثل في الحواسيب، المساحات الضوئية، برمجيات الرقمنة، وسائط التخزين، ولتكون هذه الأدوات فعالة وتضمن القيام بعملية الرقمنة على أكمل وجه، لا بد من توفر عناصر البيئة التحتية التي لا يمكن تطبيق الرقمنة في الادارات من دونها وهي تنحصر فيما يلي:

1- البنية التحتية الصلبة للرقمنة: وتشمل كل التوصيلات الارضية والخلوية عن بعد واجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المالية الضرورية لممارسة الاعمال الالكترونية وتبادل البيانات الكترونيا.¹

2- البنية التحتية الناعمة للرقمنة: تؤثر البنية التحتية في فعالية تدفق أنشطة الأعمال بين الموردين والزبائن وفتات المستفيدين من شركاء الأعمال في ظل ارتفاع المعاملات على شبكة الويب والانترنت نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن المنظمة الالكترونية التي تعمل على أساس نموذج متجزئة تتعامل مع حجم هائل من البيانات المرتبطة بعدد كبير ومتنوع من المنتجات يصل إلى (35000) منتج، و(4.2) بليون من المعلومات، هذا الحجم من المعلومات يتطلب وجود بنية قوية من نظم وتكنولوجيا مات ذكية للتنقيب عن البيانات المفيدة وتصنيفها إلى بيانات هيكلية، شبه هيكلية ولاستنباط العلاقات والأنماط الخفية بين البيانات لدعم قرارات الإدارة الالكترونية.²

¹ المرجع السابق ص 177

² خديجة قمار، الرقمنة الإدارية في الجزائر، بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد1، 2023 ص140

فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية كما تتنوع أنماطها مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة امام الادارة مثل ربط بعض أنشطة الاعمال بخدمات الاكشاك التلفاز التفاعلي، خدمات الهاتف الخليوي المتكاملة مع الأنترنت وتقنياتها مثل خدمات الرسائل (SMS) وبرتوكول الاتصال بالأنترنت (WAB) والوسائط المعلوماتية الأخرى أو استخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات وتقنيات شبكات الأنترنت والانترنت والإكسترنيت¹

يمكن حصر اهم هذه الشبكات الالكترونية فيما يلي:

- شبكة الأنترنت INTERNET: فتعتبر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية (الرقمنة) وترتبط بالبنية الأساسية الالكترونية وهي أمر هاماً لتأمين وحماية نظم المعلومات وعبرة عن منظومة الكترونية هادف إلى تحول العمل الإداري اليدوي إلى نظام معلوماتي.

- بالإكسترنات EXTRANET : أنشأت شبكات الإكسترنات استجابة لما يتطلبه قطاع الأعمال من تشارك وتحالفات وما يقتضيه من أمن على المعلومات المتبادلة مع العناية الشديدة بالمصالح المشتركة عن طريق الشبكات

وهي امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية والتي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة (كالموردين، الزبائن، وأطراف أخرى) بالاطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الأنترنت².

(ب) المتطلبات الإدارية:

وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وضع المعرفة بالإضافة لذلك، يتوجب على كل الإدارات في المنظمات التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية

¹ بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية- الرهانات والتحديات تطبيق -خدمي- في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز

الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021 ص 98

² عمارة مبروك، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، ميدان: الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون إداري،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 24

- المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب المتبعة في المنظمات مع ضرورة تطوير وتبسيط إجراءات وخطوات العمل ويخفف الأعباء الإدارية بما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات المختلفة¹
- يتطلب تحقيق الرقمنة وتطبيقها على أرض الواقع إجراء مراجعة شاملة لآلية عمل المنظمات الإدارية التقليدية كي تنسجم مع أسلوب عمل الإدارة العامة، ولاسيما في الجوانب التالية²:
- تصميم الهياكل التنظيمية لوحدات الإدارة العامة بشكل يتناسب مع متطلبات الإدارة العامة الرقمية.
 - إعادة توزيع الاختصاصات بين الوحدات الإدارية المختلفة بكل مستوياتها.
 - إعادة ترتيب نظم الاتصال الإداري بين الأقسام داخل المنظمة الإدارية الواحدة.
 - إعادة النظر بوصف المهام المطلوب تنفيذها في بعض الوظائف.
 - تطوير وتبسيط طرائق سير الاجراءات الادارية.
 - تصميم برامج تدريبية شاملة ومستمرة لتمكين جميع الموظفين.
 - التوجه نحو اللامركزية وبناء فرق عمل

كما تتطلب الإدارة وجود بيئة تنظيمية حديثة ومرنة أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة الريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية، كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي من خلال توفير مجموعة من المتطلبات التنظيمية (الإدارية) من أهمها:³

- تحديد درجة مساهمة كل عملية أو وظيفة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- استيعاب العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشيا مع متطلبات التحول للأعمال الإلكترونية.

¹ Gray and D.Kaufmann , **Corruption and Development** , Finance and Development , March, 1998 p114

²عمارة مبروك المرجع السابق ص26

³شريفي صليحة .خرباشي زهرة ، رقمنة الادارية العمومية كالية لتحسين خدماتها تخصص ادارة اعمال . جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوغريبيج كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2022 ص43

- إضافة العمليات اللازمة لتعميم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية
- تنسيق متواصل بين المصالح الرقمية والادارية

ت) المتطلبات الامنية:

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في الثورة التقنية وازدياد شبكات الاتصالات والمعلومات إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق حيث أن التطورات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانيات والتقنيات المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية السرقة أو تدمير المعلومات مما أدى إلى التفكير الجدي لتحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية والوقائية لحماية منظومات والحواسيب من أي خرق أو تخريب وتكمن أهمية تأمين حماية وخصوصية المنظمات والأفراد في¹:

- يجب تحديد مجموعة من القواعد التي تحكم خصوصية البيانات والمعلومات وجودتها وتكاملها.
- وجود الإدارة الجيدة والمدركة لأهمية تبني مثل هذه التقنيات الحديثة والسعي لمحاولة توفير متطلبات تطبقها داخل المنظمات والتصدي لكل العقوبات التي تعترض تبنيها.
- ولتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وعي الناس والمسؤولين ببنية وآراء ومزايا تبين تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها وتطوير البنية الأساسية الكافية لشبكات العمل والاتصالات وحث المديرين والموظفين وتدريبهم لتحقيق التطبيق الفعال لإدارة الإلكترونية.

على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات، إلا أن هناك تحديات تواجه سرية المعلومات، وتتضمن السرية عدة محاور منها التكامل، وتوفير المعلومات، ومعرفة تاريخ دخول شخص الى المعلومات، وأمن المعلومات.

¹بدر محمد. السيد القزاز، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005ص132

وكي تتجنب الإدارة الجرائم الالكترونية كاختراق نظم المعلومات وانتهاك سريتها، ولتحقيق امن المعلومات تتطلب الادارة القيام ببعض الاجراءات منها:¹

وضع سياسة واستراتيجية امنية لتقنيات المعلومات بين التشريعات والقوانين التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاك خصوصيات المعلومات

- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بالشكل الامن.

- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها الى مختلف الوسائط.

ث) المتطلبات التشريعية (القانونية):²

يستلزم مشروع الرقمنة وجود مجموعة من النصوص القانونية والتشريعات التي تسهل عملها وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها، كما تحدد كفاءات وطرائق تداول الوثائق المرقمنة واستعمالها من طرف مختلف الهيئات والمؤسسات شأنها شأن الوثائق التقليدية خاصة تلك التي تثبت الحقوق الخاصة بالأفراد والمؤسسات والمواطنين وغيرها، فالإطار القانوني ضروري وذلك لأنه يقر بالتحول الالكتروني واثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن ان يظهر في اي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الالكترونية وتحديد الاجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الادارة الالكترونية، فهو يعمل على تنظيم عملية الرقمنة ويسيرها وفق نظام متكامل يضمن جميع الحقوق³.

ج) المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في تطبيق التكنولوجيا الرقمية، حيث يعتبر المنشأ للإدارة الالكترونية، فهو الذي

1 حمدان جهيدة المرجع السابق ص88

2 حاحة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق،

تخصص قانون عام، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر 2013ص44

3 المرجع نفسه، ص63

اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافه التي يصبو إليها، فهم الخبراء والمختصون العاملون في حقل المعرفة، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة، يولون إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية ومنهم: المديرون والوكلاء والمساعدون، المبرمجون، ضابط البيانات، والمشغل أو المحرر...إلخ

فيعد العنصر البشري في الإدارة الإلكترونية أو في عملية الرقمنة، عاملا أساسيا لنجاح عملية الرقمنة وبذلك تطبيق الإدارة الإلكترونية، وهو بذلك يحتاج لإعداد كامل من خلال القيام بالتدريب والتأهيل في جميع المجالات، سواء تشغيل أو إدارة أو صيانة وتصميم، بهدف ردم الهوة بين فكر الإدارة الرقمية والإدارة الإلكترونية، وتوفير الإطارات المطلوبة لتشغيل وصيانة النظام مثل: محليي النظم، مدراء المعلومات، المبرمجين، المشغلين، مهندسي الصيانة، والطاقم الإداري العامل في النظام¹.

ح)متطلبات سياسية :

تترجمها وجود ارادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الالكتروني، ومساندة لمشاريع الادارة الالكترونية عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والادارة الالكترونية .

خ)المتطلبات المالية :

نحتاج المشاريع الضخمة إلى أموال طائلة لكي تضمن له الإستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة من تحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الأجهزة والادوات اللازمة والبرامج الالكترونية وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار، لذلك لا بد من توفير التمويل الكافي لهذا المشروع ورصد ميزانية مستقلة للمشروع بحيث تكون تحت المراجعة دوريا لغرض ديمومة التمويل المستمر للمشروع.

كما يمكن حصر بعض المتطلبات التقنية للتحول الرقمي كما هو موضح في الشكل الاتي :

¹ ربيع نصيرة ،مرجع سابق1041



شكل (1): تقنيات التكنولوجيا الرقمية

المصدر: بن فهد المطرف, عبدالرحمان،"التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس - المجلة العلمية بكلية التربية-جامعة أسيوط:مصر،ص164.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري Administrative Corruption

يعد مفهوم الفساد الإداري من بين المفاهيم التي نالت اهتمام العديد من الباحثين على تعدد تخصصاتهم واتجاهاتهم، وبالرغم من الاهتمام الذي حظي به إلا أنه لم يتفق على تعريف شامل ومحدد له، ويرجع ذلك إلى تعدد المنطلقات والزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون لهذا المفهوم

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري وخصائصه

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأسبابه

1- لغة:

الفساد في اللغة هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل وضمحل¹، يقال: فسد اللحم أو اللبن فسادا أي أتتن وعطب، وفسد العقل: بطل، وفسد الرجل: جاوز الصواب والحكمة، وفسدت الأمور، اضطربت وأدركها الخلل... وفي التنزيل: لو كان فيهما آله إلا الله لفسدتا²... وقوله تعالى: ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس³

2- التعريف الاصطلاحا:

أما التعريف الاصطلاحا للفساد فقد أعطيت عدة تعاريف، تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها فمنها ما يوسع مضمونه ليرده بالبعد الحضاري، وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى نذكر منها:

- الفساد الإداري هو مجموعة من الأعمال التجارية التي تظهر في الغلاف الخارجي للهيئة العامة أن تكون مادة قابلة للاستخدام المباشر، وعرف أيضا "السلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع

¹ جمال الدين بن المنصور، لسان العرب، مجلد 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص413.

² سورة الأنبياء، الآية 22

³ سورة الروم، الآية 41

شخصية بطريقة شرعية، أو استغلال موظفي المواقع الإلكترونية للحصول على معلومات مفيدة يعتذر تحقيقها بطاقة مشروعة¹.

يعرف الفساد الإداري أيضا بأنه: "سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الذاتية أو الشخصية مثل: العائلة أو القرابة أو الصداقة، الاستفادة المالية أو استغلال المراكز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي².

3-التعريف القانوني للفساد الإداري:

ويعني الفساد بالمدلول القانوني والإداري: إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، أو هو: "الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه للسماح لهم بالتهرب من القوانين، أو إجراء تغيير فيها أو الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم³.

ويعرف والأستاذ برسيز (Brasiz) في أطروحته المعنونة بـ (سوسيولوجيا الفساد) أن الفساد يعني القوة التعسفية المستعملة من طرف جهة معينة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح السلطة والسيادة لاستعمال القوة، أي استعمال السلطة الرسمية تحت شعار المشروعية القانونية أو بمعنى آخر التظاهر بالمشروعية فقط، ولكن في الحقيقة فإن الغرض من هذه الممارسة ليس تحقيق أهداف الصالح العام، وإنما تحقيق أهداف ضيقة على مقياس القائمين بهذه الممارسة، بمعنى أن الفساد الإداري يقوم من خلال سوء استعمال السلطة التي يكتسبها من منصب معين من أجل تحقيق مصالح شخصية ومصالح من تربطه بهم مصلحة معينة.

¹ عامر الكبسي، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المحلة العربية للإدارة، مج20، ع01، جويلية2000، ص01
²نواف سالم الكنعان، الفساد الإداري المالي (أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته)، مجلة الشريعة والقانون العدد 33، يناير 2010، الامارات العربية المتحدة، ص84

³عاني يمينة، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، 24-25 أبريل 2018، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة 08 ماي 1945

4-تعريف المشرع الجزائري: حسب القانون 0601 في المادة 02معدلة يقصد بالفساد " كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون." ¹ والذي تحفظ على تعريف اتفاقية الامم المتحدة بل فصل في مظاهره فهو لم يعطي تعريفا للفساد بل اكتفى بتعداد صوره وأشكاله، والتي تتمثل في: اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة، وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد" ².

لا يمكن اعطاء مفهوم موحد للفساد الإداري لانه ظاهرة غير مستقرة تتحكم فيها متغيرات عدة وتتنوع تعريفاته حسب مجاله ولهذا يصعب على المختصين اعطاء تعريف ثابت ولكن مما سبق نستطيع ان نعرفه بانه اي فعل غير قانوني يتم من قبل الموظفين العمومي او افراد المنظمة يهدف الى تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة كاستغلال السلطة او اخفاء المعلومات او تسريبها او تبني المحاباة والمحسوبية في الوظائف والترقيات.

هناك عدة أسباب لانتشار للفساد الإداري، والتي تتمثل في ³:

- انعدام اخلاقيات المهنة لدى الموظفين
- ضعف الأنظمة الحاكمة وانتشار الغموض في المعاملات الاقتصادية
- عدم وجود ثقة في الأنظمة الحاكمة والإعتقاد بأنها اداة سيطرة وتسلط
- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد
- تدني الأجور ونقص الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها وانخفاض مستوى الدخل

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم

²دوداح رضوان، الفساد الإداري (مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، مجلد 29، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 158

³ رقاب محمد، رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، المركز الجامعي شريف بوشوشة افلو، ص 29

- تكاليف وعقوبات اتباع طرق الفساد لتحقيق منافع معينة تكون اقل من تحقيقها بطرق قانونية
- عدم قيام مؤسسات الدولة بمهامها وضعف أدائها، كالرقابة والمحاسبة ومتابعة الموظفين.
- انتشار موروث فاسد في المجتمعات خاصة النامية بتقديم الهدايا والرشاوي مقابل منفعة يحصلون عليها
- عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف

الفرع الثاني: خصائص الفساد الإداري وبيان أنواعه

من أهم خصائص الفساد الإداري ما يلي¹:

- **السرية:** تكون ممارسات الفساد وترتيباته وإجراءاته في غاية السرية والتحفظ، وهذا لما يتضمنه هذا النشاط ممارسات وانحرافات غير مشروعة من جهة القواعد والضوابط الرسمية وأيضاً من جهة المجتمع ومعاييره ومبادئه.
- **تعدد الاطراف المتشاركة ممارسة الفساد الإداري:** يشترك في ممارسة الفساد أكثر من طرف وأكثر من شخص، وهذا بسبب العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين الأطراف الفاعلة في عمليات الفساد، وبالتالي فالفساد هنا يجسد المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لممارسيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- **سرعة الانتشار:** من خصائص الفساد أيضاً سرعة الانتشار خاصة عندما يمارس في المستويات العليا، وبحكم السلطة الذي تتمتع به بعض الأطراف والمسؤولين يزداد الضغط أكثر على باقي الفئات في المستويات الدنيا ومختلف الأجهزة الإدارية لتطبيق أوامرهم وارتكاب مختلف الانحرافات التي تحقق

¹ بلال أمين زين الدين: ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،

أهداف ومصالح معينة ضمن إطار تعاوني، يمارس بطريقة غير مباشرة، كما أن الفساد ينمو وينشر أكثر كلما وجد البيئة الملائمة

تتعدد وتختلف أشكال الفساد الإداري باختلاف البيئة الاجتماعية والبيئة التنظيمية، وهذه الأشكال ذات تأثيرات مختلفة، تمس الجهاز التنظيمي والإداري، وتمتد إلى المجتمع ككل، كما تتنوع أشكال الفساد الإداري بتنوع مجالاته وكذا الأطراف الفاعلة فيه أو المتورطة فيه¹، وينقسم الفساد إلى جملة من الأنواع، وذلك حسب العديد من المعايير، ومن أبرز هذه الأنواع نجد

1- الفساد الإداري: حسب المفكر روبرت تلمان (Robert Tilman) فإن الفساد الإداري يسود

في بيئة تقوم فيها الحكومة بهدف تحقيق الرسمية على النسق البيروقراطي الحديث، الذي يعاني من ازدواجية الشخصية الإدارية المتمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة، في ظروف التنظيم الحديث، وبذلك نجدها تميل إلى السلوكات غير الرسمية كالرشوة والمحسوبية وتشغيل الأقارب غير المؤهلين.²

2- الفساد المادي: ويشير إلى مجمل الانحرافات ومخالفات القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير

العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، إلى جانب مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويشمل الفساد المالي صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، التسبب المالي وهدر المال العام.

3- الفساد الوظيفي: يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية وخاصة تلك التي تصدر من الموظف العام أثناء

آداء وظيفته والتي تظهر على شكل عدم احترام أوقات العمل في الحضور والانصراف أو عدم استقبال الجمهور المتعامل مع الإدارة والبيروقراطية وقبول الرشوة وإفشاء أسرار الوظيفة.

4- الفساد السياسي: يتعلق بمختلف المخالفات والانحرافات التي ترتبط بفساد المؤسسات السياسية في

الدولة كغياب الديمقراطية والضعفية، وانعدام المشاركة السياسية، وهذا النوع من الفساد يسود في بيئة

¹ المرجع نفسه، ص72

² Buchan, B. and L. Hill. 2014. An Intellectual History of Political Corruption. Palgrave Macmillan. London•P31

تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا يتسم بعدم الاستقرار السياسي وسلب حرية إبداء الرأي من الموظفين وحرمانهم من المشاركة في رسم السياسات العامة وهذا الفساد يصدر من كبار رجال الحكم والوزراء وقادة الأحزاب السياسية وكبار مسؤولي التشريع والقضاء.

5- الفساد الاقتصادي: هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري، التلاعب في الأسعار، حيث يتجسد الفساد الاقتصادي في اتخاذ القرارات في الشأن العام، خاصة المتعلقة بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية وتوزيع العوائد والنتائج الاقتصادي في المجتمع وفق لاعتبارات المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة .

6- الفساد الاجتماعي: يتمثل في انحلال القيم الاجتماعية والأسرية، كما يتجلى في ندرة وجود أو انعدام معاني الوطنية والولاء، والاخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، ويحل محلها صفات اللامبالاة وانعدام الأخلاق، وكذا الخيانة، مما يؤثر سلبا على المجتمع¹

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري واثاره

يأخذ الفساد الإداري أشكالا وأنماط متعددة كالرشوة، استغلال السلطة والوظيفة، التسبب الوظيفي، الاختلاس، الابتزاز والمحسوبية، ونظرا لتشابك العوامل المساهمة في بروزه سنحاول التطرق بالشرح إلى أهم هذه المظاهر²

الفرع الاول: مظاهر الفساد الاداري

- الرشوة **Bribery**: وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام الأول بالتدخل لإصدار قرار أو عمل إداري أو الامتناع عن القيام بعمل مقابل عطية يقدمها له هذا الأخير.

¹ بورغداد بوفتاح، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020، 2021، ص20

² عاني يمينة، مرجع سابق ص92

- استغلال السلطة الوظيفية **Abuse of power**: إن تحريم استغلال النفوذ يأتي كون الجاني يظهر أن سلطته وتأثيره هي التي تحكم النظام وبأنه المتصرف في الأمور، وإذا كان النفوذ حقيقيا فمعناه أن الجاني قد أساء استغلال السلطة، أما إذا كان النفوذ مزعوما فقد أصبح قائما على الاحتيال والغش والإصرار بالثقة التي منحتها له السلطات.
- التسبب الوظيفي **Lack of control**: يتمثل في مخالفة القوانين والتنظيمات واللوائح، ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في المواعيد المحددة، والخروج منه قبل المواعيد الرسمية، وعدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية، وانشغال العاملين بأعمال غير رسمية خلال ساعات العمل، وهذه الأمور عادة ما تحدث في بيئته تساند فيها السياسية العامة نظاما بيروقراطيا.
- الاختلاس **pilferage**: وهو سلوك محرم ومدان شرعا وقانونا غالبا ما يكون موظفو الحسابات والمالية وأمناء الخزينة والمدققون وأعوان الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء ومسيري المخازن وأعمال الصيانة طرفا فيها، ويقع الإختلاس عادة في الأموال النقدية والأشياء العينية العائدة للدولة والمؤسسات والهيئات التابعة لها. وعرفه نجم عبود ب عبث الموظف بما أوُتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء.¹
- الابتزاز **Blackmail**: وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.²

¹ نجم عبود، المرجع السابق، ص 229

² خالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عمر آل الشيخ: الفساد الإداري، أنماطه، أسبابه، وسبل مكافحته أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على

درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، ص 35

- الوساطة والمحابة **Favoritism**: تعرف الوساطات بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشفاعة لدى مسؤولي أو ولي أمر لرفع مظلمة، أو التوصل إلى حق ، أو جلب منفعة تضر بالآخرين، وتعد الوساطة صورة من صور الفساد الإداري إذا كانت تهدف على عمل غير مشروع¹
- التحيز **Bias** حيث تنطلق من دوافع قليلة وعنصرية وجوهرية، حيث تقوم على التمييز بين الموظفين أو بين شرائح المجتمع وفتاته لإعتبارات عقائدية طبقية أو جهوية قليلة تؤدي في النهاية إلى التمييز وإضعاف ثقة المواطنين بنزاهة الإدارة وعدالتها، حيث يقوم الموظف المسئول بإعطاء الأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات التوظيف أو الترقية، دون التقيد بالقواعد والشروط القانونية المنظمة لذلك، ودون النظر إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والإستحقاق وتكافؤ الفرص.
- التزوير **Fraud** : فهو جريمة مالية تجارية تتضمن قيام الموظف المسئول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي وضعت تحت مسؤوليته رؤساؤه عليها واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي عن طريق نقلها إلى شخص آخر في القطاع الخاص لتحقيق بدوره مكسب مالي، أو منفعة خاصة من ورائها

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري

1- آثار الفساد الإداري على النمو الاقتصادي²

إن الفساد الإداري يعرقل النمو الاقتصادي على المدى البعيد بشتى طرقه، فهو يضعف الاستثمار المحلي ويقلل من فرص الاستثمار الأجنبي، عن طريق فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار، وهروب المستثمرين بسبب طلب

¹عادل عبد العزيز السن، الجوانب القانونية والاقتصادية لجرائم غسل الأموال ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2008، ص

المنفذين الفاسدين الحصول على عمولات ورشاوي، فذلك يعمل على إعاقة أعمالهم وعرقلتها، ومنه تقليل الأرباح ما ينعكس سلبيًا على مستر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كأهم مؤشر لها.

أ- آثار الفساد الإداري على الإدارة العامة¹: يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم، حيث يقوم العديد من المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضرائب بدفع مبالغ مالية على شكل رشاوي وعمولات لأعوان ومفتشي الضرائب وكذا الجمارك وغيرهم من إطارات الدولة لتفادي تسبب الضرائب المترتبة عليهم أو حصولهم على معاملة خاصة كخفض نسب الضرائب أو حتى عدم تسديدها بالكامل، أو الحصول على إعفاءات ضريبية بطريقة غير شرعية، وكل هذه الأعمال من شأنها أن تؤثر بالدرجة الأولى على إيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة بخسران مبالغ ومداخيل ضخمة لموارد الدولة.

ب- تأثير الفساد الإداري على الانفاق العام: يظهر الفساد الإداري على الانفاق العام عن طريق تحويل الاستثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، ويلجأ المسؤولين إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العم لاخفاء أو لتمهيد الطريقة للتعاملات غير المشروعة.

ج- تأثير الفساد الإداري على الاستثمار: يساهم الفساد الإداري في تقويض مناخ الاستثمار، حيث أن البيئة الاستثمارية التي لا تتسم بالشفافية والنزاهة ولا تخضع للمعايير والضوابط القانونية المتعارف عليها، تؤدي على عزوف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الجادين على الإقدام على انجاز مشاريعهم وتوظيف أموالهم.

د- تأثير الفساد على المستهلك والأسعار: في هذه الحالة يقوم أصحاب المشاريع بتقديم رشاوي للموظفين بهدف تسهيل إجراءاتهم الإدارية وتضاعف هذه التكاليف إلى تكلفة اللع والخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات التي قدمت الرشوة أو العمولات، وهذه التكاليف تؤثر على أسعار السلعة بالارتفاع ويحملها المستهلك أو المستفيد من الخدمة.

2- الآثار الاجتماعية للفساد الإداري²:

¹، المرجع السابق 104

²ليلي عاشور الخزرجي، ظاهرة الفساد: الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية، مجلة كركوك للعلوم الإدارية و

الاقتصادية، مجلد 01: العدد 02، 2011، ص 135

الفساد له آثار سلبية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل عدة جوانب ومنها الجانب الاجتماعي وهي تتمثل في:

أ- **الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:** يؤدي الفساد الإداري إلى نشوء فئة من المجتمع ثرية نتيجة معاملاتها الغير مشروعة وإكسابها أموال مختلفة المصادر بطرق ملتوية وازدياد الفقر للفئات الأخرى ويخلق التمييز الطبقي بين شرائح المجتمع، كما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واجتماعيا وكذا اقتصاديا.

ب- **تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة:** وعدم الاهتمام بأمور المواطنين أو توفير خدماتهم، كما يقود إلى تقليص فرص العمل وتفشي البطالة وتأزم الظروف الاجتماعية من شأنه فتح المجال للتدمير الشعبي العام واللجوء إلى الإضرابات والتظاهرات وأحيانا إلى زعزعة أمن البلاد.

ج- **عدم الاكتراث بالقانون وعدم احترامه من قبل الأفراد:** وذلك بشعور شريحة من المجتمع بالظلم، وحرمانها من حقوقها، ما سلبا على ثقة المواطنين في الأجهزة الحكومية، كما يؤدي الفساد إلى تعمد بعض الأفراد على عدم

احترام القانون كعدم دفع الضرائب والتهرب الضريبي وعدم الاهتمام بالمرافق العامة ما يخلق التمرد والعنف الاجتماعي.

د- **انهيار القيم الاخلاقية:** يقوم الفساد على اضعاف الوازع الديني وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع (الأمانة، الصدق، الاخلاص، العدل، المساواة، تكافؤ الفرص)، وكذا اخلاقيات المهنة لدى الموظفين وعدم المسؤولية ولا يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات.

3- الأثار السياسية للفساد الاداري: ¹

أ- **فقدان الشرعية السياسية للنظام الحاكم:** يعتبر مبدأ الشرعية أهم مقومات النظام السياسي فالفساد يعمل على تقويض وتشويه الهياكل الأساسية للدولة، ما يضعف شرعية السلطة ومصادقيتها ويفقد الشعب الثقة في هذا النظام.

¹ رضوان، دور لفساد الداري: مفهومه، مظهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الساناية-دراسات اقتصادية، ع29، ص159

ب- **ضعف المشاركة السياسية:** إن انعدام الثقة في النظام وفقدان الشرعية السياسية بسبب أعمال الفساد ما ينشأ عنه ضعف قوة المعارضة ودور الأحزاب السياسية ومنه ضعف المشاركة السياسية للمواطنين كالتصويت والاستفتاء لقناعتهم بعد نزاهة النظام وشفافيته مع غياب تام لأجهزة الرقابة و المسائلة.

ج- **انتشار الفوضى والتطرف وعدم الاستقرار السياسي:** قد يؤدي انتشار الفساد إلى تنامي ظواهر العنف والعنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر والحرمان داخل المجتمع ويؤدي كذلك إلى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها.

4- الأثار الإدارية للفساد الإداري:¹

ونوجزها فيما يلي:

أ- **تحويل التخطيط إلى عملية شكلية:** يعد التخطيط من اهم وظائف المؤسسات والبيئات العامة. تمثل الالية والوسيلة التي من خلالها يتم تحديد وتحقيق اهداف المجتمع الا انه يمكن القول ان تفشي الفساد اضافة الى المعوقات الادارية الاخرى قد جعلت من التخطيط عملية صورية وشكلية وبالتالي اضعفت دورة في التنمية الادارية وخاصة في دول العالم الثالث.

ب- **الاخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة²:** يتمتع الموظف في الادارة العامة بحقوق وتترتب عليه واجبات تمثل الالتزامات التي يفرضها القانون وتشكل الاطار الاخلاقي لأداء الموظف وسلوكه المتصل بالوظيفة المكلف بأدائها وفي ظل انتشار الفساد داخل الهياكل والاجهزة الإدارية قد يدفع البعض الموظفين لاستغلال النفوذ ومناصبهم بهدف الحصول على منافع ومكاسب شخصية او لصالح اطراف اخرى شريكة أو قريبة كالهدايا او الرشوة....الخ.

ج- **الانحراف بمقاصد القرار عن تحقيق المصلحة العامة:** إن عملية اتخاذ القرار الى جانب عمليتي التخطيط و التنظيم ينبغي ان تعتمد على معايير واسس واضحة تراعي جميع الجوانب في المجتمع وتصب في هدف وحيد وهو تحقيق المصلحة العامة. وفي حالة تفشي ظاهرة الفساد في الاجارة العامة يصعب

¹محمد سالم عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي،مدخل استراتيجي للمكافحة،ط٢، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2011ص165

²المرجع السابق،ص ص 166 -167

تحقيق هذا المبتغى بتواجد فئة الفساد المستفيدة من هذه الظاهرة لتحقيق مصالحهم الذاتية حسب المصلحة العامة

د- اعاقه جهاز الرقابة: عند انتشار الفساد الاداري والمالي داخل الادارة العامة من شانه تعطيل وعرقلة عملية الرقابة والفحص من قبل الهيئات والمؤسسات المتخصصة بعدم تزويد هذه الاخيرة بالتقارير الكافية والمعلومات المطلوبة معلومات مضللة لاتمام مهامهم الرقابية.

5- اما بالنسبة للأثار القانونية والتنظيمية¹ نوضحها كالآتي :

- وجود ثغرات قانونية وتشريعات لا تحقق الردع المطلوب والكافي.
 - فرار الفاعلين وهروبهم للخروج مع تهريب الاموال المحصلة بطرق غير شرعية (تهريب الاموال).
 - تفشي جرائم غسيل الاموال يرتكبها المجرمون بهدف اخفاء المصدر الحقيقي لهذه الاموال
- بالاضافة الى ما سبق فان اهم اثار الفساد الاداري هو هز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها مما يؤدي الى عدم الرضا وانتقال الشعوب على انظمتها وبالتالي تنجرف الدول الى عدم الاستقرار.

المطلب الثالث: اساليب مكافحة الفساد الاداري

الفرع الاول: الإطار القانوني والمؤسساتي الدولي والوطني لمكافحة الفساد الاداري

اولا: على المستوى الدولي

لقد برزت عدة مجهودات عالمية واقليمية لمكافحة الفساد الاداري ك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الموقعة في باليرمو بإيطاليا عام 2000² والتي دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 55/02 المؤرخ في 22 ديسمبر 2000 واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 من قبل قرار 4/58. تم فتح باب التوقيع عليها

¹ قوتال ياسين، خديري حنان، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، العدد 05، جامعة خنشلة، جانفي 2016

² هند عزوي " الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد - من منظور قانوني " مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 12، 2016، ص72

في ميريدا بيوكاتان بالمكسيك في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2003 وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. تم التوقيع عليها من قبل 140 دولة. اعتباراً من 1 يناير 2015 فإن هناك 174 عضو تشمل 171 دولة، من بينها الجزائر بموجب وبموجب المرسوم الرئاسي 128/ 04¹ بالإضافة الى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد والوقاية منه التي تم اعتمادها في 11 يوليو 2003 المصادق عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137/ 06² الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وهي اتفاقية ذات أهمية خاصة لما تمثله من تقدم نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة ظاهرة الفساد التي باتت تأخذ أشكالاً مختلفة وأوضاعاً متفاوتة.

- صندوق النقد الدولي **International Monetary Fund**:³ حيث يعتبر الصندوق النقد الدولي كنموذج للمنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وترويج للحكم الصالح، وهو يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على الصعيد الدول الأعضاء أو على الصعيد العالمي.
- منظمة الشفافية الدولية **Transparency International Organisation**⁴ هي منظمة غير حكومية مهمتها هي زيادة فرص ونسب مساءلة الفساد الحكومات، وتقييد الفساد على المستوى المحلي

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لمرسوم الرئاسي رقم 06/ 137 المؤرخ في 10 أبريل 2006 يتضمن التصديق، على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 11 جويلية سنة 2003

³ مسعودي حمزة محمد بلقايد ، بلقرع البشير، الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد " مذكرة ماستر في القانون، جامعة زيان عاشور الحلفة، 2021 ، ص 32

⁴ المرجع نفسه ص 35

والدولي، وتمثل حركة دولية لمواجهة ومحاربة منظمة الشفافية الدولية، كما تعتمد المنظمة على حملة من آليات للوقاية من الفساد والتي من خلالها تبني استراتيجيتها المستقلة في التصدي ومكافحة الفساد¹ على الصعيد العالمي

- المنظمة العالمية للبرلمانيين لمكافحة الفساد -Global Organization of Parliamentarians Against Corruption

أنشأت هذه المنظمة بتاريخ 2002 في مؤتمر برلماني دولي في كندا، تضم أكثر من 250 برلماني من 72 دولة، حيث يتم التنسيق العالمي بين البرلمانيين الأعضاء، وهو شبكة دولية من البرلمانيين الذين كرسوا أنفسهم للحكم الرشيد ومكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، وتسعى لتحسين مستوى الوعي العام بمكافحة الفساد من خلال الجمع بين العمل الوطني والنشاط الدولي.

يجب الذكر انه تحرص المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها ليس ازاء الحكومات فقط انما ازاء القطاع الخاص التقليدي وعلى الارتباط بالمجتمع المدني.² يجدر بالذكر ان هناك منظمات ومؤسسات اقتصادية اخرى تهتم بقضايا الفساد عموما والفساد الاداري خاصة لكن المؤسسات التي ذكرتها في البحث تعد اهمها

ثانيا: على المستوى الوطني

فوجدت تشريعات ومؤسسات مستحدثة لمكافحة الفساد بكل اشكاله والاداري خاصة

- القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته³

²بقشيش علي و أمير بللووشة، جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2001، جامعة باتنة 01، ص 2401

³الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم: 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج، العدد 14 المؤرخ في 08 مارس 2006

جرائم الفساد كانت قبل صدور قانون 01/06¹ يعاقب عليها بمقتضى القواعد العامة المتضمنة في القوانين العقابية، وبتكليفات ومسميات غير مسمى الفساد: كجريمة الرشوة والاختلاس، وتبديد المال العام واستعمال النفوذ. وبعد أن أخذ مسار هذه الجرائم بعدا خطيرا اختص القانون 06-01 للوظيفة العامة في المادة 02 في ذكر مقاربات الفساد الإداري

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد National Authority for Combating Corruption** نزولا عند مقتضيات المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص: " تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء»، تتولى منع الفساد"، بادرت الجزائر بموجب المادة 17 من القانون 06/01، إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بهدف تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الفساد، منحت لها صفة السلطة² الإدارية المستقلة الا انها لم تنصب الا في 2011

- **الديوان الوطني لقمع الفساد¹ Central Office for the Suppression of Corruption** أنشئ بموجب الأمر 05/10 المتمم للقانون 01/06،³ ويعد الديوان مصلحة عملياتية للشرطة القضائية، وهو يتبع لوزارة العدل منذ عام 2014، ولم يبدأ في ممارسة مهامه إلا منذ تاريخ 03 مارس 2013

- **السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته The Supreme Authority for Transparency, Prevention and Combating of Corruption²** والتي يمكن اعتبارها بمثابة المحطة الأخيرة في استكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية، كما أنها تعد استجابة للتعديلات الجوهرية لدستور 2020.

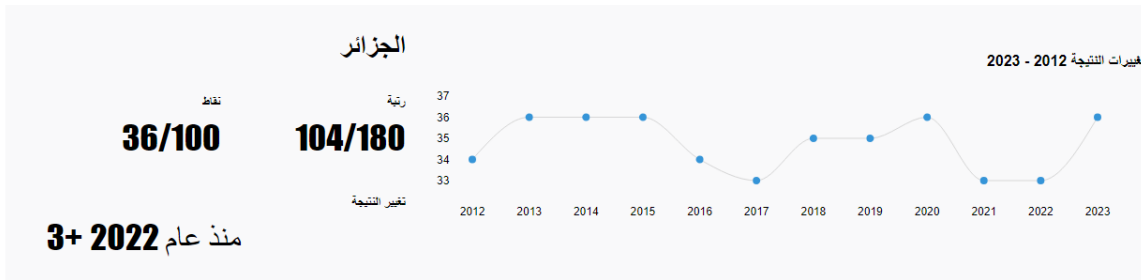
- انشأت هذه السلطة - بموجب القانون رقم 22-08 بتاريخ 5 ماي 2022 الذي يحدد تنظيم هذه السلطة العليا، والتي صنفها الدستور ضمن المؤسسات الرقابية وزودها بصلاحيات واسعة، تتولى

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رئاسي رقم 11-426، مؤرخ في 13 محرم عام 1433، الموافق 8 ديسمبر سنة 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره، المعدل. المادة 24 مكرر

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لقانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، تشكيلها و صلاحياته

بموجبها وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها، والمساهمة في أخلاقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد¹.

جاء التشريع الجزائري أصلا للقضاء على مظاهر الفساد في الحياة العمومية المتمثلة أساسا في التلاعب بالمال العام، فنص على تحريم وقمع كل إخلال بواجب النزاهة الذي يستوجب على الموظف العمومي أن يتحلى به، وكل إخلال بواجبات الأمانة الملقاة على عاتق الموظف العمومي، وعليه وللوقاية من مظاهر الفساد يتوجب دراسة طرق التي تؤدي إلى القضاء على هذه الظاهرة، فهناك عوامل إدارية واقتصادية، وأخرى اجتماعية وقانونية، وذلك للحد من انتشار الآثار السيئة لهذه الظاهرة، سواء على سياسة الدولة أو اقتصادها.



الشكل رقم 02 يبين مؤشر الفساد في الجزائر منذ 2012 حتى 2023 حسب منظمة الشفافية الدولية

المصدر: www.transparency.org/en/countries/algeria

الفرع الثاني: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري

تباينت الاستراتيجيات والآليات المطروحة حول مواجهة الفساد وسبل التعامل معه وأساليب التصدي له. ويقتضي نجاح جهود مكافحة ظاهرة الفساد تبني استراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، الرادعة بحق مقترفيه²، وللقضاء على الفساد الإداري لا بد من وضع استراتيجيات تقوم على أساس

¹ مجدوب عبد الرحمان، رمضان فاطمة الزهراء، آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023، ص 293.

² أحمد بدوي، أحمد الشاذلي، مكافحة الفساد وآليات الحد من آثاره، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد 54، 2023، ص 12

الشمولية والتكامل، والتي تتباين وفقا لمعطيات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستويات التقدم العلمي والتكنولوجي، والتحديث لأجهزتها الإدارية، ونوجزها فيها يلي¹:

1-الاستراتيجية الاقتصادية:

وتبنى على أساس النقاط التالية:

- تحسين أجور الموظفين في القطاعين العام والخاص، وتقليل الفروق في الرواتب بين ما يدفعه القطاعين؛
- تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية على جميع مناطق الدولة؛
- تنشيط برامج التنمية الاقتصادية والاستخدام العقلاني للموارد بما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين؛
- توفير سبل العيش الكريم، مع ضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور الذي يضمن ذلك؛
- ضرورة ربط زيادة رواتب الموظفين في أجهزة الدولة بنسبة التضخم المسجلة في كل سنة وفق معادلة واضحة معلنة للجميع.

2-الاستراتيجية الاجتماعية:

وتبنى على أساس الاستراتيجية الاقتصادية، من خلال:

- تحسين المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تحسين المستوى الصحي والوقائي؛
- محاربة الآفات الاجتماعية بكل الوسائل؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص فجوة الفوارق الطبقيّة؛
- غرس حب الوطن والتربية الوطنية لأفراد المجتمع؛
- مراعاة العادات والتقاليد والأعراف عند بناء الثقافة التنظيمية للمؤسسات.

3- الاستراتيجية الإدارية:²

¹ المرجع نفسه، ص16

²محمد سالم عبود، المرجع السابق ص 182

تتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الجهود والاصلاحات المتعارف عليها إدارياً، والمتمثلة أساساً في:

- تخفيف منابع الفساد والحد من انتشاره؛
- إصلاح الهياكل التنظيمية؛
- وضع قواعد عمل محددة وتعليمات واضحة، وعدم ترك المجال للاجتهادات الشخصية في تفسير مضامينها؛
- الحد من الروتين، باعتماد سياسة التدوير الوظيفي؛
- تسهيل إجراءات العمل والبعد عن التعقيدات الإدارية؛
- تفعيل مبدأ الجدارة لشغل الوظيفة الإدارية؛
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد وحوكمة المؤسسات.

4- الاستراتيجية السياسية:¹

- إن مكافحة الفساد وفقاً لهذه الإستراتيجية تتطلب ما يلي:
- إقامة نظم ديمقراطية، تقوم على أساس الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛
 - توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة تقييم أداء المسؤولين، ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم
 - اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى مبدأ الرقابة؛
 - احترام حقوق الإنسان، ومنع أي تجاوزات في هذا الشأن؛
 - استقلال الجهاز الإداري والقضائي عن الضغوط السياسية؛
 - منع الاستبداد والتفرد بالسلطة، أو البقاء في مواقع إدارية وقيادية لفترات طويلة؛
 - تفعيل مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين الموظفين لأي سبب كان في الحقوق والواجبات.

¹ احمد بدوي، احمد الشاذلي، المرجع السابق، ص 22

5- الاستراتيجية الإعلامية:

للإعلام دور مهم في فضح عمليات الفساد ونشر الشفافية وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يتوجب استعماله بطريق مناسبة لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة، مما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفه فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والإشارة إلى عمليات لفساد فيها دون التعويض بأسماء الموظفين وفضحهم على مجرد التهمة أو لأغراض التصنيفات السياسية¹ وللإعلام دور هام في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك عن طريق:

- تفعيل دور وسائل الإعلام في محاربة هذه الظاهرة بالتركيز على البعد الأخلاقي؛
- تمكين الصحافة من الوصول إلى المعلومة، ومنحها الحصانة عند نشرها؛
- الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج توعوية حول ظاهرة الفساد ومخاطرها وكذا تكاليفها الباهضة على الوطن والمواطن.

6- الاستراتيجية الأمنية:

تقوم أساسا على تفعيل دور الأجهزة الأمنية ودعمها في مكافحة الفساد:

7- الاستراتيجية القضائية:

من خلال بناء جهاز قضائي مستقل، قوي، نزيه وتحريره من كل المؤثرات التي من شأنها أن تضعف عمله، كما يجب على السلطة التنفيذية احترام أحكامه لأن القصاص العادل وتنفيذ الأحكام بدقة من شأن ردع للممارسات التي تشجع على الفساد مع تفعيلها².

8- الاستراتيجية الرقمية: بعد تبني مختلف الاستراتيجيات وفشلها ظهر اتجاه اخر وهو اعتماد التكنولوجيا

بكل وسائلها لمحاولة حصر اثار الفساد الاداري وتم تبني الرقمنة كاستراتيجية بديلة لما سبقها لعلها تفعل منحي مكافحة الفساد عن طريق اليات سوف نذكرها في الفصل الثاني.

خلاصة الفصل:

¹ ياسين قوتال، خذيري حنان، المرجع السابق، ص 263.

² المرجع نفسه، ص 271.

اعتمدت الإدارات وجميع المرافق العمومية في الآونة الأخيرة على التكنولوجيا الرقمية التي تعني تحويل البيانات التقليدية الى اخرى رقمية في سبيل تطوير الخدمات و لتسيير انشغالاتها وأعمالها الإدارية وذلك راجع للانتشار الكبير لوسائل الاتصالات والمعلوماتية التي أصبحت من ضروريات الحياة، مما جعل معظم الدول باتباع هذه التكنولوجيا في تسيير شؤونها سواء الشخصية أو العملية، كما أن مختلف المبادئ والخصائص التي تقوم عليها تعتبر هامة فهي ترمي الى القضاء على مشاكل الفساد الإداري بكل مظاهره كالرشوة والمحاباة والتحيز والواسطة والاختلاس والابتزاز الذي يكاد يقضي على مختلف القطاعات، لذلك وبعد استنزاف كل الطرق القانونية والتمنظمات الحكومية وغير الحكومية جهودهم في التقليل منه حتى اعتمدت الحكومات استخدام أساليب تكنولوجية حديثة للكشف عن هذه التجاوزات الإدارية، والتي من بينها تبني سياسة الرقمنة التي تدعم شفافية المعلومات وتبسط الإجراءات الإدارية.

تمهيد:

إن الرقمية هي المدرسة الأحدث تطورا في وقتنا الحالي التي تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة ومن بين الآليات المتطورة لمكافحة الفساد الإداري خلفا للأساليب التقليدية وبالموازاة مع الترسانة التشريعية والأجهزة الدولية النافذة. والتي تعمل على تعزيز شفافية العمل والنزاهة والمضي قدما نحو القضاء على كل مظاهر الفساد الإداري ويمكن أن يكون تبني التكنولوجيا الرقمية وإنشاء قنوات تواصل مباشرة للقضاء على الفساد الإداري وللحديث على آليات مكافحة الفساد الإداري باستعمال التكنولوجيا الرقمية قسمت هذا الفصل الى مبحثين الأول نتطرق فيه الحكومة الالكترونية و الخدمات الالكترونية والرقابة الالكترونية بصفتها اساليب رقمية لمكافحة الفساد الإداري اما المبحث الثاني فاردت اعطاء فكرة على دور المواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الذكاء الصناعي في الحد من الفساد الإداري بالإضافة لتحديات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول: الأساليب الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري Digital Issues Anti-Corruption

تعد الإدارة الإلكترونية كأسلوب حديث يعتمد على التكنولوجيات الحديثة في الرقابة أنسب السبل للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، وإن كان يتطلب من الإدارة توفرها على إمكانيات مادية إلا أنها تحقق نتائج إيجابية من خلال رقابة تسمح بتقديم خدمة أكثر اتقاناً وسرعة وبأقل تكلفة بما يحقق مواجهة أكثر فعالية للفساد الإداري.

وقد أدى التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور العديد من الوسائل والأدوات المستحدثة التي ساعدت على ظهور العديد من الأشكال المستحدثة للفساد الإداري مما يستوجب أن تعمل الإدارة على استخدام أشكال الرقمنة سواء من جانب الإدارة أو من جانب الخدمات، فتكون الإدارة الرقمية مسئولة عن تقديم الخدمات والمعلومات الكترونياً من خلال تفاعل مجموعة من العناصر الضرورية لعملها.

المطلب الأول: الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري

يتداخل مفهوم الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية في العديد من الجوانب منها الأهداف والوسائل والخصائص، وهنا سوف نتطرق إلى الحكومة الرقمية على اعتبار أن الإدارة الإلكترونية هي النواة الأولى للحكومة الرقمية، وبالتالي هي مرحلة سابقة لها، وما الحكومة الرقمية إلا المرحلة النهائية لتطبيق الإدارة الرقمية.

الفرع الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها

أولاً مفهوم الحكومة الإلكترونية: E-government

عرفها سيد القزاز أنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين عبر الانترنت¹ ويعتقد أن أول استعمال لهذا المصطلح يعود لخطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطابه ألقاه سنة 1992 وتعتبر الحكومة الإلكترونية نظاماً حديثاً تطبقه الحكومات استعمال الشبكة العنكبوتية

¹بدر محمد سيد القزاز، المرجع السابق ص18

الإداري

العالمية أي الأنترنت، وهذا لربط مؤسساتها ببعضها البعض وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عامة ولوضع المعلومة في متناول، وهذا من أجل خلق علاقة شفافية معهم لها صفة السرعة والدقة، هدفها الارتقاء بجود الأداء¹.

فالحكومة الرقمية هي نتاج ربط الإدارات الرقمية المحلية بشبكة كبرى من تنظيم داخلها هذه الإدارات، فهي مجموعة من الإدارات الرقمية المرتبطة ببعضها البعض عن طريق شبكة معلوماتية واحدة².

ويعرفها الباحث كريم بن يخلف على أنها: " تقدم الخدمة إلكترونياً، وما هي إلا إحدى المكونات الضرورية لإقامة الحكومة" وهي تختلف بذلك عن الحكومة الإلكترونية، ومرتبطة بالحكومة عبر شبكة الأنترنت وبمناذج تنمية الإدارة الإلكترونية. و قال عنها فهد بن ناصر العبود انها واجهة الحكومات والدول وتعكس مدى الشفافية والوضوح³.

تعرف الحكومة الرقمية بأنها توظيف شبكة الأنترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بسرعة وكفاءة عالية وبأقل جهد وفي وقت قصير وهذا بغرض تحسين الخدمات ورفع كفاءة عمل الحكومة.

ثانياً: أهداف الحكومة الالكترونية تتجسد أهداف الحكومة الرقمية فيما يلي:

1- بناء ثقة المواطنين في حكوماتهم: من أهم أهداف التحول الرقمي للحكومات هو ما تتيحه من خدمات دقيقة وسريعة وذات جودة عالية مع إلغاء العلاقة بين الموظف والمواطن وبالتالي تقليل فرص الفساد الإداري، وكذلك ما تتيحه للمواطنين من فرص للمشاركة في اخذ القرارات، فضلاً عن تخصيص

¹جرمولي مليكة، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، ر، جوان 2018، ص 639

²ماجدة عبد الشافي محمد، الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الاداري، مجلة الدراسات القانونية

والاقتصادية، المجلد 09 العدد 01، بنها، مصر، مارس 2023 ص 1261

³فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية والذكية والمتكاملة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية 2023 ص 32،

الإداري

الحكومات لمواقع إلكترونية خاصة بالتبليغ عن الفساد ونشر أسماء الموظفين الفاسدين مثل الهند، وهذا ما يعزز ثقة المواطن أكثر في حكومته.

2- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين: تسعى الحكومة الإلكترونية إلى توفير خدماتها على الموقع الخاص بها مما يسمح لكل المواطنين في داخل الدولة أو خارجها من الوصول إليها بسرعة وسهولة، حيث تعمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال.

3- تحقيق التعليم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والابداع للمجتمع: لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيير، فالحكومة الإلكترونية إدارة عامة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للمواطنين ومؤسسات الأعمال القادرة على الاتصال إلكترونياً عن بعد.

4- التقليل من الفساد والبيروقراطية: وذلك عن طريق التقليل من الإجراءات الإدارية والعلاقة المباشرة بين الموظف العام والمواطن، وكذلك تحقيق شفافية المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين، مما يقلل من فرص الرشوة، إلى جانب أنه في ظل الحكومة الإلكترونية يتم توظيف بشكل إلكتروني معتمد على معايير الكفاءة والتخصص، مما يقلل من فرص المحسوبية والمحاباة في التوظيف¹.

الفرع الثاني: استراتيجيات الحكومة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

تستطيع الحكومة الإلكترونية مكافحة الفساد الإداري من خلال أربع استراتيجيات:

1- استراتيجية الوقاية: وتهدف إلى منع حدوث الفساد من الأساس وذلك من خلال أتمته الإجراءات والعمليات الإدارية وتقليل تدخل العنصر البشري، وتتطلب هذه الاستراتيجية تبسيط الإجراءات والقواعد التقليدية المتبعة وإعادة هندسة العمليات الإدارية مما يؤدي إلى توحيد طريقة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وبالتالي تقليل فرص إساءة فرص استعمال السلطة وغيرها من طرق الفساد.

¹ ماجدة عبد الشافي محمد، المرجع السابق، ص 1265

الإداري

2-الاستراتيجية الإلزامية: وتتطلب تطبيق القوانين والسياسات التي تكفل المساءلة والشفافية وذلك من خلال توحيد أساليب جمع البيانات ومن خلال تعقب الإجراءات والقرارات الإدارية، ويمكن لأساليب التعقب أن تتم بسهولة من خلال رقمنة العمليات للتغذية المرتدة وذلك بتشجيع المواطن على الشكوى في حالة كفاءة الخدمات الحكومية .

3-استراتيجية الوصول إلى المعلومات والتمكين: سهولة الوصول إلى المعلومات الحكومية يزيد من شفافية القواعد المطبقة لاتخاذ قرار متعلق بخدمة معينة، وعرض المعلومات الحكومية يؤدي أيضا إلى تطبيق مبدأ المساءلة. وهناك مثال في البلاد العربية في الاردن عبر اطلاقها منصة رقمية "حقك تعرف"¹

4-استراتيجية بناء القدرات: وتتطلب هذه الاستراتيجية تعزيز البنية التحتية للاتصالات والأجهزة والبرمجيات، وتطوير المواد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات، عن طريق التدريب لجميع العاملين من أعلى الهرم الوظيفي إلى أسفله²

المطلب الثاني: الخدمة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الاداري

ان التحديات التي تواجه الخدمة الالكترونية ليس فقط على استقطاب الزبائن، وإنما على إرضائهم، ولكي تتحقق الخدمة الالكترونية تقبلًا أكثر لمرحلة أخرى ينبغي على مقدمها أن يصمم بحيث تكون موجه للزبائن وأكثر استجابة لرغباتهم لتقليل فرص عروض الرشاوي والهدايا مقابل هذه الخدمات التي باتت متاحة في مواقع وتطبيقات تغني ولو بنسبة ما عن الاحتكاك بين الموظف وطالبي الخدمة الادارية

الفرع الاول:: تعريف الخدمة الالكترونية واهدافها

أولاً: تعريف الخدمة الالكترونية: Electronic Banking services

¹ بشير الباز، دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، عمان، الاردن، 2015، ص27

² شريفة يوسف الزين واشراق مناد، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة يحيى

فارس، العدد03، المجلد03، سبتمبر2021، ص.150.

الإداري

من الصعب توفير التعريف الدقيق للخدمة الالكترونية لذلك قدم الباحثون تعريفات مختلفة لوصف الخدمة الالكترونية، وعلى الرغم من هذه التعريفات المختلفة، فإنه يمكن القول بأنهم جميعا متفقون حول دور التكنولوجيا في تسهيل تقديم الخدمات وتسريعها، خدمة شأنها شأن الخدمات الأخرى بما في ذلك الخدمات التقليدية مع فارق أساسي هو أنها خدمة على الشبكة، حيث تعرف بأنها: "تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الالكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها"، وهي أيضا تعرف في إطارها الواسع على أنها "تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية كالإنترنت"¹.

كما ينبغي وكما يستوجب على الزبائن أن يمتلكوا أساسيات الخدمة كامتلاك حاسب آلي والاشتراك في الإنترنت لذلك من الضروري تحديد المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقديم الخدمات الالكترونية ومنها:

- أن تكون الخدمة مطابقة لبروتوكولات تشغيلها مع ما يتوقعه الزبون.
- ينبغي أن تكون الخدمة ذات كفاءة، بحيث لا تستنزف وقتا كبيرا، ولا يشعر الزبون بالملل أو الحيرة أثناء الحصول عليها.
- ينبغي أن تكون الخدمة استجابة، بمعنى تجنب أي شكل من أشكال التأخير بسبب بطء الخادم أو وجود مشاكل في التصميم.
- أن تكون الخدمة الالكترونية متوافقة مع الأدوات المتاحة للزبائن، وأن تكون ذات موثوقية كافية فمثال الاردن تتوزع الخدمات الالكترونية على ثلاث محاور: المواطن، مؤسسات الاعمال، الحكومة².

ثانيا: اهدافها

¹ بورغداد فاتح، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020، 2021، ص 27

² عماد احمد ابو شنب واخرون، الحكومة الالكترونية، جامعة اليرموك، الاردن، دار الكتاب الثقافي، 2012، ص 71

الإداري

يعتبر التطبيق الإلكتروني في الإدارة أسلوباً حديثاً يساعد في معالجة مشكل الفساد الإداري بتوفير نظام عمل متكامل . وتشكل خدمة المواطن وتحقيق أعلى مستويات الرضا من خلال تقديم خدمات ذات قيمة مضافة وذات نوعية عالية جوهر وأساس في مفهوم الخدمة الإلكترونية¹ وتتجلى أهداف الخدمة الإلكترونية فيما يلي:

1- تحسين مستوى الخدمات المقدمة، من حيث قدرتها على الاستجابة لتساؤلات والاستفسارات، من خلال المواقع الإلكترونية، فالإجابة الفورية تعطي نوع من الشفافية في أداء الأعمال ودقة في التوقيت مما يؤدي إلى تعزيز الثقة وتقدير الخدمات المقدمة.

2- رفع مستوى الكفاءة للمعاملات الإلكترونية بدلاً من الطرق التقليدية.

3- التخلص من حدة البيروقراطية واختصار الخطوات الكثيرة والمملة، وتبسيط الإجراءات وتقليل الجهد المبذول.

4- توفير الوقت المهدر في إدارة المعاملات واستثماره بشكل يطور العمليات الإدارية مما يقلل الانحرافات.

5- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الخدمات، من حيث توفير عنصر حسن المعاملة أثناء العمل وتكوين سلوكيات إيجابية تعمل في إطار المهام الموكلة لهم بعيد عن المحاباة، مما يضفي الاحترام والتقدير اتجاه العمل والعاملين.

6- تقليل التكاليف الناتجة عن استخدام الأوراق وكثرة الملفات

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

أولاً: دور الخدمة الإلكترونية في تسيير المرفق العام:

من أهم واجبات السلطة الإدارية أن تعمل على سير المرافق العامة بانتظام وأطر بحيث يجد المنتفع من الخدمة المطلوبة متوافرة في الزمان والمكان المحدد لأدائها فيه.

ويتجلى تأثير تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على دوام سير المرفق وتطويره إلى أفضل من حيث الخدمة العامة واستمرار أداء المرفق لخدماته باستمرار

¹ بشير عباس، العلاقات الرقمية، مركز الامارات للدراسات، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص 170

الإداري

وإن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو اغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف إلا استثناء في حالة عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته¹.

وبالتالي فإن طريقة تقديم الخدمة العامة لمواطنين في نظام الإدارة يؤدي إلى ضمان سير المرفق العام في كل وقت والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام أوقات الدخول والخروج من العمل التي تؤدي إلى الفساد داخل الإدارة وإضعاف ثقة المواطن للإدارة العامة وخدمتها

ثانيا : دور الخدمة الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة: إن التأثير الأهم للإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو ما تضمنته القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية.

وتفرد الأنترنت من بين وسائل الاتصال بعدم تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، فالمكالمة الهاتفية من واشنطن إلى الجزائر، ومن باريس إلى القاهرة تخضع لتعريفه منظمة تعتمد على مدة المكالمة لكن الرسالة الالكترونية أو حتى المكلمة الهاتفية التي تمر عبر الأنترنت وتقدم مجانا للمستخدم.

إذ نسير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة Hotmail من حصول على جوائز لمن يستخدم الانترنت لمدة طويلة واعفاء من يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة².

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن الإدارة العامة الإلكترونية بما تقدمه من خدمات الكترونية تجعل من جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساويين في إتباع إجراءات الحصول والاستفادة من هذه الخدمات وكذلك يجعل الموظفين القائمين على هذه المرافق يعملون في حدود وظيفتهم دون الإخلال بها، هذا من شأنه محاربة الفساد

¹المرجع السابق ص79

²المرجع السابق، ص 34

الإداري

الإداري أو التقليل من مظاهره داخل الأجهزة الإدارية في ظل نظام قائم على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد معاقبته مرتكبيه

المطلب الثالث: الرقابة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية

ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة باستخدام الحاسوب خاصة في مجال الأنشطة الادارية، وأصبح العاملين في مختلف القطاعات يستخدمون الحاسوب بشكل يومي في كافة المجالات منه التخطيط والعمل الإداري وكذلك البحث وغيرها، لذا أصبح من المهم أن تعمل الأجهزة الرقابية على ممارسة الأنشطة من خلال اعتماد البرامج الحاسوبية الرقابية، وأن العمل على تطبيق الرقابة الالكترونية وإدخال ما يستجد في مجال التكنولوجيا المعلومات إلى بيئة العمل يهدف إلى رفع مستوى الأداء، وبالتالي لتطبيقات التكنولوجيا المعلوماتية دور كبير في نجاح عمليات التطوير الإداري للأجهزة الإدارية ومدى مساهمة الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري.

لقد عرفت الرقابة الالكترونية بالعديد من التعريفات والتي نجد منها: "بأنها عبارة عن استخدام الأساليب والوسائل الالكترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة والمعاملات داخل المنظمة بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر.

وتعرف أيضا بأنها الرقابة التي تعني اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب وفق برامج معدة خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المرجوة بأقل المخاطر وبدقة وجودة عالية، كما تعرف أيضا بأنها واستخدام التكنولوجيا لمراقبة لمراقبة أداء الموظف والاشراف عليه وتقييمه بشكل مباشر¹.

¹المرجع السابق، ص 26.

الإداري

كما أن الرقابة الالكترونية تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف تصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة لكشف الانحراف أولاً بأول من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الالكترونية على توفير امكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات.

وتشير الدراسات إلى أن هناك فجوة كبيرة بين الرقابة التقليدية والرقابة الالكترونية تتعلق بإمكانية انجاز التصحيحات لأي انحراف حاصل حول المخطط والفعلي، إذ إن الرقابة الالكترونية تقوم بالأداء الفعلي ومن ثم تحديد الانحرافات، وذلك لكونها تتم بشكل دوري، فضلاً عن أن جمع التقارير والمعلومات تتم من مختلف الجهات ومن ثم تتم عملية جدولتها وكتابة التقارير حولها إلى الإدارة العليا، وهذا بسبب فقدان في الوقت وزيادة الجهد والكلفة، التي اختصرتها الرقابة الالكترونية¹.

ولا شك أن الرقابة الالكترونية تحقق استخداماً فعالاً لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية (في كل وقت) وشاملة (في كل مكان وبتكلفة ووقت محدودين)، وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها بالآتي²:

أ- تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي (الآن) الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي، فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير؛

ب- أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها في أوقات متباعدة وبشكل دوري

ت- الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية: بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الدورية، فلا شيء يتفاقم داخل الشركة دون معرفته أولاً بأول وهذا مما يقلص إلى الحد الأدنى المفاجآت الداخلية.

¹ المرجع السابق، ص 268

² نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص 265.

الإداري

توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردین الشركات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية ، الزبائن، وبالتأكيد إلى العاملين عن بعد؛

ث- إن الرقابة الإلكترونية تقلص مع الوقت من أهمية الرقابة القائمة على المدخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج؛

ج- إن الرقابة الإلكترونية تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في الشركة إلى حد كبير فهي نمط الرقابة الذي يمكن وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا هناك) من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في أعمال الشركات والمنظمات ومما يميزها عن الرقابة التقليدية هو انها انية ومتواصلة ودقيقة

ومرئية مما يسهل عملية التوجيه والمساءلة

تعتمد اساسا على ادخال المعلومات الاصلية بدقة ونزاهة حتى تتم المحاسبة او مقارنة المعطيات الرقمية مع الواقع فقط عن طريق الحاسوب دون تنقل وهدر للاموال والجهد واتقاء للاتصال المباشر بين المراقب والموظف

وبالتالي في تجيب الى حد ما الى اهداف ورؤيا الرقمنة في تقليل والحد من الفساد الاداري

وتمتاز الرقابة الإلكترونية بعدة خصائص أهمها¹:

- 1- قاعدة معلومات تتضمن أداء وأنشطة الإدارة لتكون جاهزة للاستخدام حين الحاجة إليها.
- 2- القدرة على تحقيق نتائج فائقة الدقة وشاملة وسريعة بتكلفة أقل.
- 3- القدرة على العمل والرقابة عن بعد دون تحديد زمان أو مكان.
- 4- الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات السلوكية، وذلك من خلال التنبيهات الإلكترونية.
- 5- استمرارية الرقابة الإلكترونية في كل وقت وكل مكان يجعلها أقل مخاطر، وأكثر دقة من الرقابة التقليدية.

¹ ماجد أحمد محمد الصوالح الشحي، الحكومة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري " دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً" المجلة القانونية (مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلد15، العدد05، جامعة القاهرة، فبراير2023ص 1330،

الإداري

6- القضاء على البيروقراطية بين الأجهزة الرقابية و ببعضها البعض.

تشير الدراسات والأدبيات إلى أن الرقابة الالكترونية تتكون من الأبعاد الآتية¹:

1- الرقابة على المدخلات: من أجل توفير تأكيد معقول بأن المعلومات التي يتم تلقيها لتشغيلها هي

معلومات مصرح بها من قبل الشخص المسؤول وتم تحويلها بشكل أساسي إلى لغة الحاسوب، ولم يتم

تغييرها أو التلاعب بها من خلال الطرق المتعددة للرقابة المستخدمة؛

2- الرقابة على العمليات: تعد مراقبة العمليات من أهم أنواع الرقابة بالحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة

تعرض المؤسسة لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الأعطال والانحرافات،

لذلك يجب التأكد من أن إجراءات التشغيل التي وضعتها الإدارة يتم تنفيذها بالكامل؛

3- الرقابة على المخرجات: تمثل الرقابة على المخرجات دقة ومعقولة المعلومات التي تم تفعيلها، ويتضمن

أيضا الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا للمسؤولين والمصرح لهم باستلامها، والأخطاء في

المخرجات هي نتيجة منطقية للأخطاء أو الانحرافات في مرحلتي الإدخال والتشغيل؛

4- الرقابة على الملفات: هذه الرقابة من أجل تأكد من أن جميع الملفات يتم تمييزها ب : اسم الملف

والتاريخ ووقت إنشائه واسم العملية (النشاط)، تم تصميم هذه الرقابة لتوفير وتأكيد معقول بأن التسجيل

والتشغيل والتقارير في الحاسوب قد تم تنفيذها بطريقة مناسبة، ولكل اعتراف (تأكيد أو رصد) بموافقته

الإدارة، ويجب أن يأخذ في الاعتبار الرقابة، ولكل نشاط أو عملية اقتصادية.

الفرع الثاني: دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري

إن أحد الوسائل التي سيساهم في تفعيل ورفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية هو الانتقال من أنظمة الرقابة

التقليدية إلى ممارسات الرقابة الالكترونية لتحقيق سرعة الانجاز وخفض التكاليف ودقة النتائج باستخدام

تكنولوجيا المعلومات لتغيير وتحديث أنظمة الاتصالات مع التشكيلات التنفيذية التي تعم على رقابتها وتوفير

المعلومات المختلفة وتجنب الاتصال المباشر الذي يؤدي إلى الاحتكاك مع موظفي التشكيلات التنفيذية فضلا

¹حامد كريم الحدراوي، المرجع السابق، ص 269

الإداري

عن بناء قاعد معلومات لدى أجهزة الرقابة لتوفير خزين من المعلومات عن التشكيلات التنفيذية تغطي حالات مختلفة عن أداء هذه التشكيلات يمكن العودة إليها عند الحاجة¹.

كما أن اعتماد الإدارة العليا ووحدات الرقابة على تقنيات تكنولوجيا حديثة من شأنها حماية بيانات والمعلومات الإدارية من التلاعب أو التعديل عليها من خلال الموظفين، أو استعمال هذه المستندات في أغراض شخصية يعد أحد أهم الطرق لمكافحة الفساد الإداري²، وتساهم الرقابة الالكترونية في تسهيل ربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فعالة وسريعة من خلال تحسين الوقتية أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات وتخفيض الخطر الذي يحبط بإجراءات الرقابة وتحسين إمكانية الفصل المناسب في المهام، والقدرة على تحسين تطوير أساليب الرقابة الداخلية عن طريق الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الحاب الإلكتروني للرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية، بالإضافة إلى القدرة على تشغيل حجم كبير من العمليات المعقدة في وقت محدود وبتكلفة منخفضة، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري.

ويتمثل دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في ما يلي:

- 1- استخدام الموارد المختلفة للبيانات للمحافظة على العمل الإداري من خلال التأكد من سلامة بياناته بكفاءة.
- 2- اختصار الجهد والوقت من خلال المعالجة الالكترونية للبيانات والقدرة على مراقبة أكبر عدد في أي وقت بسرعة، دن الرجوع إلى الملفات اليدوية الذي يستغرق وقت أكبر في البحث عن تلك المعلومات.
- 3- سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الوظائف والاقسام وتبادل المعلومات فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال الانترنت، وذلك من خلال السياسات والتدابير الوقائية.

¹ Bradier Agnés ; Le gouvernement électronique, une priorité européenne, revue française d'administration publique, école nationale d'administrative, N°110, P7

² المرجع السابق، ص 27

الإداري

- 4- اكتشاف الأخطاء والانحرافات والتقليل من فرص ارتكابها وتصحيحها إذا وقعت في أسرع وقت ممكن.
 - 5- تعزيز أمن وسلامة المعلومات والبيانات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات، من أجل الحفاظ عليها من التحريف أو الاختراق وسريتها وخصوصيتها.
 - 6- تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال إمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب.
 - 7- التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات وذلك من خلال سلامة الملفات الدائمة بالإضافة إل الاعتماد على جميع العمليات من المختصين في الإدارة.
 - 8- التقليل بقدر الإمكان من طلب الوثائق ومتطلبات الحصول على المعلومات حيث أن كثرة الوثائق والمتطلبات تعيق العمل وتؤخر إنجازها.
 - 9- تحقق الأجهزة الرقابية والكفاءة والفاعلية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال المناطق بها.
 - 10- توفير المعلومات في وقت مبكر للمشاكل والمناطق التي تتطلب فيها اتخاذ القرارات لكن يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وإيفاق ممارسات الفساد إن وجدت.
 - 11- الإشارة بشكل الكتروني إلى نتائج الأداء غير المقبولة والاستثناءات في حال وقوعها خارج مناطق السماح المحددة عند حدوث ذلك فور.
- انها عملية مستمرة متجددة تكشف الانحراف اول باول من خلال تدفق المعلومات والتشكيك بين المديرين والعاملين¹

وعليه فالهدف الرئيسي من الرقابة الالكترونية ه تنظيم العمل وتوضيح السلطات والصلاحيات وحماية أصول المؤسسة وتقديم أفضل خدمة للجمهور من خلال أنظمة الرقابة الإلكترونية يمكن معرفة المستخدم وللبينات وأيضا معرفة إذا ما تم الولوج إلى أي بيانات حساسة من خلال أحد الموظفين إضافة إلى معرفة أي تعديل على البيانات الإلكترونية على سبيل المثال في حال تعديل على الحضور والانصراف، أو التعديل على معاملة لقبولها بعد أن تم رفضها من قبل الإدارة²، كما تتمثل الرقابة الإلكترونية بعدم قبول المعاملات التي ينقصها

¹شريعة يوسف الزين واشراق مناد، المرجع السابق، ص150

²عكنوش نبيل المرجع السابق، ص91

الإداري

بعض المستندات إضافة لإمكانية تبرير ذلك من قبل المراقبين أو الإدارة العليا، وذلك يؤكد على أن وجود نظام رقابي إلكتروني فعال في المؤسسة يساعد على سرعة تحديد الانحراف والخلل الإداري وبالتالي سرعة تعديل والإنجاز

المبحث الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الذكاء الصناعي في مكافحة الفساد الإداري وتحدياتها

المطلب الأول: مواقع التواصل الاجتماعي، واحد من أساليب مكافحة الفساد الإداري

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن ذات أهمية بالغة، وتعد من أقوى أدوات المشاركة الإلكترونية، وتلعب دورا كبيرا في التأثير على بعض الممارسات التي تدخل ضمن الفساد الإداري، سواء بالضغط عن طريق الكشف والفضح، أو الإصلاح بالنصح والإرشاد، حملات التوعية ونشر القيم والثقافة المناهضة للفساد¹، وعليه سوف نتناول من خلال هذا المبحث دور مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد الإداري وكذا التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد.

الفرع الأول: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي

أولاً: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي Social Media

هناك امثلة كثيرة وومتجددة في برامج التواصل الاجتماعي أشهرها فيسبوك وانستغرام وتيك توك ويوتوب فليكر تويتر وغيرها

¹العروسي نبيل، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2010-2020)، مذكرة مقدمة ومكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021-2022، ص 93.

الإداري

إن مفهوم التواصل من المنظور الاسلامي يشير إلى التفاعل الإيجابي النابع من رغبة صادقة في خلق التفاهم مع الآخرين، وهو المنطلق للوصول إلى الحق باستعمال حواس التواصل¹.

وتعددت تعريفات المواقع التواصل الاجتماعي وتختلف من باحث إلى آخر حيث تعرف على أنها: "إحدى أدوات الإعلام الإلكتروني الفاعلة وهي مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يسمى ويب 20 تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة...)، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل ارسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض"².

هي مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يعرف باسم ويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي، يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة...الخ). كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل، أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين، ومعرفة أخبارهم، تصنف مواقع التواصل الاجتماعي ضمن مواقع الويب، لأنها بالدرجة الأولى تعتمد على مستخدميها في تشغيلها وتغذية محتوياتها، كما تتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات، فبعضها يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدد زمن حصر في مجال معين، مثل شبكات المحترفين، شبكات المصورين الجرافكس، وتقوم الفكرة الرئيسية لمواقع التواصل الاجتماعي على جمع بيانات الأعضاء المشاركين والذين يبحثون عن ملفات وصور³.

¹ عيسى سليمان الفيقي، برامج التواصل الاجتماعي، دار الريادة، 2016، ص4

² العبيد طيب عبد القادر أحمد، فاعلية مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام، ط1، دار البداية ناشرون، وموزعون، عمان، 2017، ص 26.

³ جبار فوزية، ميشان نورة، وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في العملية الاشهارية (الفيديو نموذجاً) دراسة ميدانية بمحلات تجارية بمدينة تيارت، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الاتصال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022، ص 28.

الإداري

وتعرف أيضا بأنها هي منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء حساب خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات، أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية تصنف هذه المواقع ضمن مواقع الجيل الثاني للويب (ويب 2.0)* وسميت اجتماعية لأنها أتت من مفهوم "بناء مجتمعات"، بحيث يستطيع المستخدم التواصل مع آخرين لديهم اهتمامات مشتركة في شبكة الانترنت والتعرف على المزيد من المواقع في المجالات التي تهتمه، ومشاركة صورته ومذكراته وملفاته مع العائلة والاصدقاء وزملاء العمل¹

وهي مواقع إلكترونية تسمح للأفراد بالتعرف بأنفسهم والمشاركة في شبكات اجتماعية، يقومون من خلالها بإنشاء علاقات اجتماعية، وتتكون هذه الشبكات من مجموعة من الفاعلين الذين يتواصلون مع بعضهم ضمن علاقات محددة مثل: صداقات أو أعمال مشتركة أو تبادل معلومات وغيرها، وتتم المحافظة على وجود هذه الشبكات من خلال استمرار تفاعل الأعضاء فيما بينهم²

ويعرفها Balas على "أنها برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على شبكة الأنترنت أين يمكن الأفراد أن يتصلوا بعضهم البعض لعدد من الأسباب المتنوعة"، وبالمثل يعرف بريس Preece ومالوني كريشمار 2005 Maloney Krichmar مواقع التواصل الاجتماعي على أنها "مكان يلتقي فيه الناس أهداف محددة وهي موجهة من طرف سياسات تتضمن عدد من القواعد والمعايير التي يقترحها البرنامج³.

ثانيا: انواع مواقع التواصل الاجتماعي

تتعدد تقسيمات الشبكات تبعاً للخدمة المقدمة أو للهدف من إنشائها إلى الأنواع التالية:

1- يمكن تقسيم الشبكات حسب الاستخدام والاهتمام إلى ثلاثة أنواع رئيسية: وهي

¹ وائل مبارك خضر فضل الله، اثر الفيسبوك على المجتمع، ط1، المكتبة الوطنية، الخرطوم، السودان، 2012، ص 7
² أسامة غازي المدني، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية، جامعة أم القرى نموذجاً، مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة سلطان قابوس، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 399
³ جبار فوزية، ميشان نورة، المرجع السابق، ص 35

الإداري

أ- **شبكات شخصية**: يتكون من شخصيات محددة وأفراد ومجموعة أصدقاء تمكنهم من التعارف وانشاء صداقات بينهم ملفات شخصية للمستخدمين وخدمات عامة مثل المراسلات الشخصية ومشاركة الصور والملفات الصوتية والمرئية والروابط والنصوص والمعلومات بناء على تصنيفات محددة مرتبطة بالدراسة أو العمل أو النطاق، والهدف من هذه الشبكات هو الفائدة المتبادلة مما الجغرافي مثل مواقع فايسبوك وماي سبيس وهاي فايف ليوفر سعة في فكرة العمل الجماعي خارج نطاق الزمالة في العمل، وهذه التقنية تستخدم بكثافة في أماكن العمل كونها مرنة ولا تقتصر على اتصال وقتي بهدف محدد.

ب- **شبكات ثقافية** تختص هذه الشبكات بفن معين وتجمع المهتمين بموضوع أو علم معين، مثل

موقع thing library

ت- **شبكات مهنية** والذي تهتم وتجمع أصحاب المهن المتشابهة لخلق بيئة تعليمية وتدريبية فاعلة، مثل موقع i linked جمع أكثر من مائة مليون مستخدم وأكثر من 150 حرفة مختلفة، في أكثر من 200 دولة، حيث تسمح هذه الشبكات للمستخدم بكتابة سيرته الذاتية في مجال تعليمه وعمله، كما تركز هذه الشبكات على التفاعل والعلاقات في مضمون أعمال دون الشؤون الشخصية والمعاملات غير التجارية، وتهتم بالمسلك المهني في المقام الأول كما يمكن تقسيمها حسب الخدمات وطريقة التواصل إلى ثلاثة أنواع أيضا وهي:

- شبكات تتيح التواصل الكتابي.

- شبكات تتيح التواصل الصوتي

- شبكات تتيح التواصل المرئي.

- وهناك تقسيم ثالث، يقسم الشبكات الاجتماعية إلى قسمين:

✓ **شبكات داخلية خاصة (Networking Social Internal):** وتتكون هذه الشبكات من مجموعة من الناس

تمثل مجتمع مغلق أو خاص، يمثل الأفراد داخل شركة أو تجمع أو داخل مؤسسة تعليمية أو منظمة،

وليتحكم في دعوة هؤلاء الأشخاص فقط وليس غيرهم من مناقشات مباشرة وغيرها من الأنشطة، مثل

الإداري

شبكة "in linked" الناس، للدخول للموقع والمشاركة في أنشطته من تدوين وتبادل آراء وملفات وحضور اجتماعات¹

✓ شبكات خارجية عامة (Networking Social Extern): وهي شبكات متاحة لجميع مستخدمي الانترنت، بل صممت خصيصا لجذب المستخدمين للشبكة ويسمح فيها العديد من المستخدمين بالمشاركة في أنشطته بمجرد أن يقوم المستخدم بالتسجيل في الموقع، وهناك وتصنيف آخر لهند البلوشي التي صنفت وتقديم نفسه للموقع، مثل شبكة "facebook" اللغة: من المواقع التي تدعم اللغة العربية مثل الفاييسبوك.²

ثالثا: أهمية مواقع التواصل الاجتماعي

- تحقيق التواصل المستمر مع أفراد العائلة والجيران والأصدقاء في أسرع وقت
- إلغاء المشاكل المتعلقة بابتعاد المسافات والقرية وأيضا تواصل الصم والبكم عن طريق المكالمات المرئية والمسموعة
- مشاركة الأفكار والآراء والخبرات والتعليق على أهم المنشورات على صفحات الأفراد، والشخصيات العامة
- متابعة الأحداث الجارية، وقراءة القصص، والمقالات، والتعامل مع كافة المنشورات الإعلامية
- إمكانية نشر الإعلانات عن المنتجات المختلفة، وكذا متابعة التقييمات، والمسابقات في شتى المجالات
- يمكن متابعة سير العمل بمؤسسة وكذا عقد الاجتماعات، وإجراء الاستبيانات، وإتمام المقابلات الشخصية للتعيين في مؤسسات داخل وخارج الوطن العربي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي
- مساعدة الفئات المحتاجة، ودعم العمل المدني، والتطوعي من خلال المجموعات المختلفة
- ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة التواصل بين الأفراد حول العالم³

¹اسامة غازي المدني، ص401

² سعادة فوزية، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التعريف بالعلامة التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في علوم الاعلام والاتصال،

قسم العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015-2016، ص ص 40-41

³المرجع السابق، ص 38

الإداري

ورغم أن أهمية مواقع التواصل الاجتماعي أنها سلاح ذو حدين- من حيث مخالفة مستخدميها في حالات كشف الفساد لكثير من الأمور في نظام وقوانين الجرائم المعلوماتية وجهل الكثيرين بذلك، فبدلاً من أن يكون كاشف الفساد طالباً لإنقاذ القانون، يصبح مطلوباً لإنقاذ القانون عليه، حيث أن نشر كثير من الأمور بدون إذن قضائي يعد من التشهير، وذلك جريمة في نظام الجرائم المعلوماتية، وعند ذلك يصبح ناشر هذا الخبر مخالف وقد يحاسب في حال "طالب" المشهر به ذلك¹.

الفرع الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في محاربة الفساد الإداري

وتستخدم وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، في مجال مكافحة الفساد الإداري غرضين متميزين وفقاً للهيئة:

- التحليل، التعليق والدعوة.

- التحقيق والزود بالمصادر.

1- يأخذ الغرض الأول: شكل مشاركات المدونات، المراجعات القانونية والعروض التقديمية التي تنقل المعرفة أو تسعى إلى نشر الكلمة حول موضوع معين وتعمل مثل هذه التبادلات لتحسين التحليل وجعل الإبلاغ عن جهود مكافحة الفساد أكثر قوة، كما تشير العديد من الآراء والمتابعين إلى أن وكالات إنقاذ القانون والحكومات تقرأ في كثير من الأحيان، المدونات، وصفحات التواصل المهمة بحالات الفساد، لمواكبة التحديات في مجتمع مكافحة الفساد الإداري.

2- الغرض الثاني: شكل تحقيقات مواقع التواصل الاجتماعي والاستعانة بمصادر عبر موقع الويب التي تسمح للمتطوعين أو المستخدمين النهائيين بتقديم المعلومات والتعليقات، فمثلاً الموقع الإلكتروني الهندي باسم "أنا دفعت رشوة" هو موقع يقوم بجمع تقارير مجهولة الهوية عن الرشاوي المدفوعة، ورشاوي مطلوبة ولكنها غير مدفوعة، ورشاوي كانت متوقعة ولكنها لم تدفع، كما يوجد الموقع الإلكتروني الروسي

¹ المرجع السابق، ص 95

الإداري

"rospil" وهو موقع يقدم للمتطوعين منصة لتحليل نقود ومناقصات الحكومة الروسية، لمعرفة اشارات الفساد في المشتريات والصفقات الحكومية.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي، استراتيجيية للحد من الفساد الاداري

تمت صياغة مصطلح الذكاء الاصطناعي في عام 1956، في مؤتمر علمي في جامعة دارتموث في هانوفر، نيو هامبشاير. ومنذ ذلك الحين، تطور الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات بطريقة مترابطة للغاية. من أجل إجراء تحليلات قوية ذات معنى، يتطلب الذكاء الاصطناعي الكثير من البيانات الضخمة. لكي تتم معالجة الكثير من البيانات رقمياً،

اصبح الان واحدة من اهم اسلحة البحث والتقصي والاحصاء عبر تطبيقات ذكية عند كل فئات المجتمع بنقرة على الهاتف المحمول.

الفرع الاول: تعريف الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence Technology

يعتبر مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلحاً غامضاً لدى مستخدمي أدوات تقنية المعلومات وشبكة الانترنت، فلا يوجد تعريف موحد لهذه التكنولوجيا حتى الآن، تطور تاريخ الذكاء الاصطناعي جنباً إلى جنب مع ارتفاع الطاقة الحاسوبية وتقنيات قواعد البيانات¹ وتعددت تلك التعريفات التي تؤكد جميعها على أنها هي: قدرة الآلة على تعلم صفات البشر، فهناك من عرفها بأنها: "العلم الذي يتعلق بهندسة صناعة الآلات الذكية، وبرمجتها على النحو البيولوجي كما عرفها البعض الآخر بأنها: "تمكين الآلات للقيام بالأشياء التي يقوم بها العقل البشري"²

وذهب آخرون إلى أنّها: "مجموعة من التقنيات العلمية، التي يقوم بها العقل البشري التي تركز على أَلْمَتَّة والسرعة، والقابلية لاداء الانسان في التفكير وصنع القرار.

¹ John McCarthy, what is Artificial Intelligence? Computer Science Department, Stanford, University, November 12, 2007, p2

² معاذ سليمان العلاء، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائري، مجلة المؤتمر السنوي الدولي السابع لكلية القانون الكوينية العالمية، الكويت 10-10، 2020، العدد 8، ص97

مميزات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

القدرة على تنقيب وتحليل البيانات الضخمة

القدرة على تحسين إدارة البيانات

تحقيق الامن السيبراني

تحسين كفاءة الأعمال وزيادة الإنتاجية:

أتمتة المهام المتكررة:

تحسين عمليات صنع القرار

تعزيز الابتكار

الفرع الثاني: مكافحة الفساد الإداري بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي

يعد مؤشر مدركات الفساد من أهم وأكثر المؤشرات التي تختص بقياس ظاهرة الفساد على مستوى العالم، ويصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية باعتبارها الجهة التي تتكفل بتحليل ظاهرة الفساد، ودراسة أبعادها المختلفة عبر مؤشرات أخرى.

فالعالم أصبح يعتمد على نتائجها السنوية لقياس مستوى النزاهة والشفافية في قطاعات الدول ويركز هذا المؤشر على تحليل ظاهرة الفساد في القطاع العام،

حيث يعتمد في منهجيته على البيانات المتاحة عن طريق استطلاعات التي يجريها عدد من المؤسسات المستقلة ذات المصداقية كالبنوك، والشركات، ورجال الأعمال، والمحللين والخبراء، وأيضا آراء الأشخاص.

ويقيس هذا المؤشر درجة الفساد في جميع دول العالم باعتماد درجات تتراوح بين (0 - 100) وتمثل درجة 100 الأعلى نزاهة، بينما توصف درجة (0) بالأكثر فساداً¹.

¹ Anastassia Lauterbach, Introduction to Artificial Intelligence and Machine Learning, American Bar Association, USA, 2019, p. 30

الإداري

كثيرا من الدول اتجهت نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وهناك عدد من الدول لها تجارب رائده في هذا المجال مثل: استونيا وفرنسا والبرازيل وأوكرانيا وغيرها من الدول .

وفي المجال ذاته طورت البرازيل برمجية ذكية لكشف السلوك الفاسد بين الموظفين الحكوميين، وذلك من خلال تدريب البرمجية على مئات من المتغيرات وكميات كبيرة من البيانات، مما أدى الى تقليل نسب الرشوة وكشف التحايل في المعاملات الحكومية .

واستونيا التي تعد من الدول الرائدة في استخدام الذكاء الاصطناعي نفذت مجموعة من المشاريع لذلك، مثل مشروع كرات (Kratt) ، للمراقبة الحكومية، ومشروع هانز (Hans) ، لتسجيل محاضر الجلسات في المجلس البرلماني، حيث يقوم النظام بإنتاج تقارير آلية، وذلك لرفع كفاءة مستوى الشفافية في المجلس.

المطلب الثالث: انجازات التكنولوجيا الرقمية في مجال محاربة الفساد الإداري ومعيقات تطبيقها .

إن استخدام التكنولوجيا في المجال الإداري شيء لا غنى عنه للرفع من الجودة الإدارية، نظرا لما توفره من إمكانية تخزين المعطيات وتصنيفها حسب معايير عدة وجمع الإحصائيات والقيام بالاستقراءات والبرمجة بشكل سريع، يحسب بنقرة زر لوحة التحكم، وهو ما يساعد على اتخاذ القرار الصحيح الأقرب للموضوعية في أقصر مدة زمنية ممكنة ولكن لا يمكن تنفيذ القرارات هذه دونما توفر متطلباتها.

الفرع الأول: مزايا تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الادارة

1-سرعة الإنجاز: حيث توفر الخدمة للمواطن من خلال الدخول على الخط ، فإنجاز المعاملات الكترونيا لا يستغرق وقتا، حيث يوفر الانتقال إلى مقر الإدارة والاتصال والبحث عن الموظف المختص، وانتظار الأدوار، بل أحيانا يتطلب القيام بإنجاز معاملة خاصة الانتقال بين مصالح غير موجودة في نفس المقر والتي تؤدي إلى إهدار الوقت والجهد في حين أن الإدارة تسمح بتقديم الخدمة في دقائق معدودة من خلال الدخول إلى شبكة الإنترنت، وبذلك يقضي على مختلف أشكال الفساد الإداري كالرشوة والتعقيد والروتين. إن تطبيق التكنولوجيا الرقمية يؤدي إلى السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يطغى على العراقيل والتعقيدات

الإداري

الإدارية، وهذا يؤدي لمزيد من النجاح في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف بشكل تشاركي بين الإدارة والمرتفقين، وزيادة المصداقية والشفافية¹

2- **زيادة الاتقان:** عادة ما يكون الأداء الإلكتروني أكثر دقة وإتقان من الإنجاز اليدوي، كما يخضع لرقابة أسهل وأدق من الرقابة المفروضة على الموظف في الإدارة التقليدية، وبذلك تكون الخدمة أفضل، وهو بذلك سوف يقلل من الانحرافات التنظيمية وعدم أداء الموظفين لعملهم بالوجه الصحيح، وبهذه الطريقة يمكن محاربة استهتار وتكاسل بعض الموظفين في أداء عملهم ويحجب للمواطن بذلك إعادة القيام بالعمل وطلب التصحيحات.

3- **تخفيض التكاليف:** وإن كان إقامة الإدارة الإلكترونية يتطلب مبالغ مرتفعة من أجل شراء المعدات وإعداد البرامج وتدريب العاملين، إلا أن أداء الخدمة إلكترونياً يقلل من تكاليف مقارنة بالإدارة التقليدية، حيث يؤدي إلى التقليل من عدد الموظفين، ويغني الإدارة من استعمال الأوراق والأدوات المكتبية الأخرى المستخدمة في أداء الخدمة، وهو ما يوفر بذلك الأموال على الإدارة.

4- **القضاء على البيروقراطية العمل الإداري:** حيث سيتم التخلص من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي تعذب أصحاب المصالح، كما تقضي على كمية النماذج الورقية المتداولة وعلى المستندات والتوقعات المطلوبة لاستيفائها، كما أنها تقضي على التحيز في المعاملات بين المنتفعين بالخدمات العامة من خلال إتباع إجراءات محددة .

5- **تحقيق الشفافية:** بها تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعرف الشفافية أنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والسلطات المسؤولة عن المهام الإدارية من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله².

¹عاشور عبد الكريم؛ دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماستر، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، السنة الجامعية 2016/2017،

الإداري

6- الاعتماد على نظام الحضور والانصراف : عن طريق قاعدة البيانات تحفظ فيها حركة الموظفين اليومية، وجداول العمل الخاصة بالموظفين والأقسام والوظائف إلى جانب الإجازات ويتم التعرف على ذلك من خلال بطاقة يتم تمريرها من طرف الموظف صباحا ومساء، وبهذه الطريقة سوف يقضي على التسبب الوظيفي فتبني الإدارة الإلكترونية أضحى أمرا لا مفر منه، قصد تطوير العمل الإداري، لتلبية الحاجيات المتزايدة لمرتفقيها.

6- الاستدعاء الإلكتروني: حيث تقتضي طبيعة بعض الأعمال من الإدارة الحكومية استدعاء الموظف أو تنبيهه بوصول رسالة معينة أو إخطاره بضرورة الحضور في معاد أو مكان محدد، ويتم ذلك من خلال شبكة الهاتف المحمول وبرنامج معلوماتي معين، يمكنها من إرسال واستقبال الرسائل إلكترونيان ومن خلال هذا الأسلوب يتم إضافة عملاء جدد بذكر أسمائهم ورقم هواتفهم الجوال وقاعدة بيانات عامة تخزن في قاعدة بيانات النظام، وترسل الإدارة بذلك لكل من هو مسجل في قاعدة بياناتها قد يكون مضمونا واحد من أجل الحضور لميعاد. كما أن هذا النظام يسمح بإبلاغ الموظف بأي مهمة مطلوبة منه ولا يمكن له بذلك التهرب وعدم الحضور.

7- العقود الإدارية الإلكترونية: والعقود الإدارية هي التي تكون الجهة الإدارية طرفا فيها حيث يحكمها القانون الإداري ويراقبها القضاء الإداري، ويكون أحد أطرافها أشخاص القانون العام (الدولة أو الوزارة) حيث يتعلق العقد بنشاط مرفق عام، ويتم إبرام هذا العقد وفق القانون العام، وقد يلتزم فيها المتعاقد بخدمة عامة الجمهور مقابل رسم أو أجر أو يقوم بأعمال معينة (بناء، ترميم...) أو توريد (اغذية، معدات...) وغيرها من العقود، وهذا ما يؤدي إلى منع احتكاك بين الموظفين والموردين وهو ما يقضي على المساومات والرشاوي وغيرها.

8- التوقيع الإلكتروني: يتمثل في توقيع أكثر أماناً يتم إنشاؤه باستخدام شهادة رقمية ويرتبط بشكل مشفر بالمستند باستخدام تتميز التوقيعات الإلكترونية بكونها قانونية وموثوقة وقابلة للنفاد في جميع أنحاء العالم، يساهم بشكل كبير في كشف التزوير وفضح الاختلاسات في الإدارة ومن اجل الحرص على

²رأفت رضوان؛ الإدارة الإلكترونية الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة، 2004، ص4

الإداري

المعاملات لابد التأكد من صحة التوقيع الالكتروني وسلامته وذلك من خلال توثيقها¹بفضله تتحدد مسؤوليات المسؤولين والافراد والموظفين كل في منصبه

9-البريد الالكتروني: يعد إحدى الميزات الرئيسة للانترنت وأكثر خدماتها انتشاراً في جميع الشبكات المرتبطة بها وهو بديل عن الرسائل التقليدية ويعنى إرسال البريد واستلامه مع التوثيق ومن مزايا البريد الالكتروني: قلة التكاليف، السرعة، الراحة، تسهيل المراسلات الدولية ، القوائم البريدية، اثبات الارسال او الاستلام من غير ختم مع التاريخ والتوقيت فلا مجال للتلاعب وانكار المسؤولية عند حدوث اي شكل من اشكال الفسادحيث ان المعلومات الرقمية تضيي استمرارية على كل شيء².

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الادارة

رغم الايجابيات التي تحققها عملية الرقمنة الا انها تواجه العديد من التحديات والتي تظهر في العناصر التالية³:

- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات او قلتها ومحدودية البناء التكنولوجي والتقني اوبطء انتشار واستخدامات الأنترنت وتأسيسا عليه فإنها العامل المحرك الاكبر وكل ما يسيئها يعيق عجلة الرقمنة في الادارة
- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الالكترونية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فقات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون منها.
- عدم انفتاح الموظفين على الرقمنة واجادتها حيث تأتي أهمية التكوين والتدريب للموارد البشرية، لإرساء الإدارة الإلكترونية، وذلك لتغير الوظائف الإدارية والمهارات المطلوبة⁴.

¹فصيح عبد القادر وبن عمر محمد، التوقيع الالكتروني ودوره في الاثبات،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،مجلد01،العدد03،جامعة زيان عاشور،الجلفة،2016/09/01 ص99

²وهيبة خثيري، دور الادارة الالكترونية في تطوير وتحسين العمل الاداري،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،المجلد04،العدد2،جامعة المسيلة،28-10-2020 ص74

³المرجع السابق،ص1045

الإداري

- ضعف التمويل لانه يجب توفير التمويل اللازم، والذي يتوافق مع حجم مشروع ضخم كتطبيق الإدارة الإلكترونية، وليس ذلك فقط بل يتعدى الأمر للدعم والمتابعة المستمرة.
- ضعف الاطار القانوني المنظم لاستخدام التكنولوجيا الرقمية سواء من الجانب المدني أو الجانب الجزائي المتعلق بالجريمة الإلكترونية وآليات مكافحتها وإجرائها¹

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص ان التطور التكنولوجي المتسارع اضاف وسائل جديدة سهلة وسريعة للابلاغ عن الفساد الاداري او تطوير الخدمات للحد من هذه الظاهرة او احصائها وحصرها اتكلم عن وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الذكاء الصناعي الذين اصبحا من ضروريات المشاركة الرقمية .

كما لما للتكنولوجيا الرقمية مزايا تنهض بالادارة والمواطن وتقلل من فرص الفساد والمفسدين امامها تحديات كبرى يجب التفكير في التحكم بها بجدية عبر استراتيجيات سياسية فعلية وفعالة تجعل من التحول الرقمي اولوية كبرى للقائمين على الادارة العامة.

⁴محمد بن أحمد بن محمد الفزازي؛ أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية، نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، اللاذقية، عمان، 2009، ص101.

¹ المرجع السابق، ص 61.

تمهيد

من خلال هذا الفصل سوف نقوم بإجراء دراسة ميدانية بمؤسسات التكوين و التعليم المهنيين بولاية الأغواط وذلك من أجل التعرف على كيف تساهم التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الاداري

وسوف نتطرق إلى التعريف بالقطاع محل البحث، كما سنعرض الإطار المنهجي المتبع في الدراسة الميدانية، ونعرج أيضا إلى تحليل وتفسير النتائج المتحصل واختبار فرضيات الدراسة، لأجل الوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم البحث.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما هو مبين:

المبحث الأول: بطاقة تقنية عن قطاع التكوين المهني بالأغواط

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المبحث الأول: التعريف بقطاع التكوين والتعليم المهني بولاية الأغواط

المطلب الأول: بطاقة تقنية عن قطاع التكوين والتعليم المهني بولاية الأغواط

الطاقة الاستيعابية:

يمثل قطاع التكوين والتعليم المهنيين في ولاية الأغواط مديرية التكوين والتعليم المهنيين بالولاية حيث تبلغ

الطاقة الاستيعابية للولاية نظريا على النحو التالي:

- طاقة الاستيعاب البيداغوجية النظرية : 8450 مقعد

- طاقة الاستيعاب الداخلية النظرية : 2060 سرير موزعة على 17 داخلية

- في حين أن طاقة الاستيعاب الحقيقية لسنة 2023 قدرت بـ 8550 بيداغوجية و 2120 داخلية.

هياكل القطاع بالولاية

الشكل رقم 01: هياكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الأغواط



المصدر: تقرير حصيلة النشاط السنوي للقطاع بالولاية سبتمبر 2023

الموارد البشرية للقطاع بالولاية

يبلغ العدد الإجمالي للمستخدمين القطاع لسنة 2023: 1761 من بينهم 432 أستاذ و 832 متعاقد و الجدول أدناه يوضح التفاصيل .

الجدول رقم 01: يوضع تعداد الموارد البشرية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الاغواط لسنة 2023

النسبة المئوية	التعداد	الوظيفة
9,26%	163	أستاذ تكوين مهني
9,60%	169	أستاذ متخصص في التكوين المهني رتبة 1
3,06%	54	أستاذ متخصص في التكوين المهني رتبة 2
2,61%	46	أستاذ متخصص في التكوين والتعليم المهنيين مكلف بالهندسة البيداغوجية
28,22%	497	الإداريين

47,25%	832	الأعوان المتعاقدين
100%	1761	المجموع

المصدر: تقرير حصيلة النشاط السنوي للقطاع بالولاية سبتمبر 2023

المطلب الثاني: توجه القطاع التكوين والتعليم المهنيين نحو التكنولوجيا الرقمية

يعتبر الاطار العام لتوجه قطاع التكوين ولتعليم المهنيين في ولاية الاغواط ضمن التوجه العام للوزارة ولل استراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2030 والتي سطرها السيد رئيس الجمهورية وتعتبر الكلمة التي القاها المسؤول المركزي للقطاع وزير السيد مرابي ياسين عن آفاق و تحديات القطاع ضمن هذا التوجه " يعد موضوع الرقمنة ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية التي سطرها السيد رئيس الجمهورية في إحدى التزاماته بضرورة التحويل الرقمي ورقمنة المرفق العام من المؤسسات والإدارات العمومية والاقتصادية وتعميم استعمال تكنولوجيايات الأعلام والاتصال وجودة الخدمات مع تبني مسعى شامل وجماعي موحد لتسريع وتيرة العمل للدخول في المرحلة الثانية من مشروع الرقمنة من خلال رقمنة المعطيات الخاصة بكل قطاع تحضيراً للأرضية التقنية وتوطين المعلومات.

لذلك تم وضع أدوات رقمية و إجراءات من أجل عصرنه التسيير وحوكمة المؤسسات التكوينية بغية تقديم افضل الخدمات لطالبي التكوين أو المتكويين أو المستخدمين و ضمان عصرنه التواصل داخل المؤسسات وفي هذا الصدد أطلق القطاع نظام معلوماتي جديد يتمثل في منصة "تسيير" ، المنصة تم إنجازها و اعتمادها في وقت قياسي و تشمل ما يلي:

- تسيير التكوين (تأطير و تعداد)؛
 - تخطيط الدورات و العروض؛
 - ملف بيانات المؤسسات التكوينية عبر تراب الوطن في مجالات : التجهيزات، الممتلكات، التأطير، المستخدمين، البرامج ، حظائر السكنات و السيارات؛
 - رزنامة النشاطات ، احصائيات ، القوانين و المراسيم؛
 - لوحة مؤشرات بيانية آنية لتتبع تطور الأرقام و التقييم
- بناء نظام بيئي ملائم لتطور الكفاءات الرقمية و تطوير مجال الرقمنة من خلال تطوير عدة منصات رقمية و تطبيقات موبايل : منصات مهنتي ، تطبيق موبايل مهنتي، بنك معطيات نمط التمهين
- منصة متكون: منصة رقمية موجهة للمتكويين، أين تمكنهم من الاطلاع على معلومات و طلب وثائق تخص مساهم التكويني.

-منصة دروسي: منصة تعنى بالتعليم الالكتروني.

-منصة تكوين في مجال اللغة الإنجليزية.

-منصة دليل: وهي منصة رقمية موجهة للباحثين عن معلومات وبيانات مفتوحة على قطاع التكوين المهني والهدف هو أن تكون مرجع للمعطيات الخاصة بدلائل المتعلقة بمجالات نشاط القطاع من تخصصات، مؤسسات تكوينية، فروع ومصادر تعليمية

-منصة مساري المهني: الموجهة للمستخدمين والتي تهدف إلى تمكين المستخدمين من الاطلاع عبر الأنترنت على بيانات تخص مساهم المهني عبر حسابات خاصة بهم

كما تم انطلاق تعميم خدمة استخراج شهادات النجاح الرقمية في جميع مراكز التكوين بالبلاد ، حيث كانت أول شهادة رقمية في 11 مارس 2024.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الاول: الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث جوانب مهمة في تحديد إطار الدراسة الحالة، حيث يتم تحديداً أدوات جمع البيانات المستخدمة وكيفية تصميمها. كما يتم وصف مجتمع الدراسة والعينة التي تم جمع البيانات منها. وتوضيح الخطوات الأساسية في جمع البيانات التي تعتبر جوانب منهجية وعملية هامة لتحقيق أهداف الدراسة الحالة.

تم الاعتماد في دراستنا على أداة الاستبيان لاستطلاع آراء الأفراد المستجوبين حول موضوع الدراسة.

نم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.V26 تم الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية كذلك الأشكال البيانية تم الاعتماد أيضا على برنامج EXEL وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها :

-المتوسط الحسابي : وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين .

-الانحراف المعياري : وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد ، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات ، يوضح التشتت في إجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الاجابات وعدم تشتتها ، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة ، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

معامل الفا كرونباخ: من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة والاستقرار في النتائج المتحصل عليها .

-الصدق الظاهري: الصدق العيني الذي يتطلب قيام الخبراء بالتحكيم على الفقرات وتقدير مدى قياسها كما تبدو ظاهريا للسمة التي أعدت لقياسها.

-اختبار التوزيع الطبيعي : لمعرفة ما إذا البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام (Chapiro-wilk)
-اختبارات المعلمية : t-test: تم استخدام اختبار t-test من أجل اختبار الفرضيات ، اختبار الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و يتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان باستخدام مقياس ليكارت ذي خمسة درجات لقياس آراء أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان
- مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة: وعليه يتمثل المجتمع الإحصائي لأغراض هذه الدراسة 58 من الإداريين يصنفون كما يلي :28 مدير للمعاهد و مراكز التكوين ، 5 مدراء فرعيين و 23 رئيس مصلحة في المراكز إضافة الى المدير الولائي و رئيس مصلحة الاستثمار و المالية.

2. عينة الدراسة: لقد تم تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد العينة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة، فلقد تم توزيع 58 استبانة واسترجعنا 33 استبانة وعدد الاستثمارات المقبولة 33 استبانة. والجدول التالي يوضح مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات:

الجدول رقم 02: مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات.

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير مسترجعة	عدد الاستبانات الصالحة للدراسة	عدد النهائي للاستبانات التي تم
58	33	25	0	33
100.00%	56%	44%	0%	56%
نسبة الردود % = (عدد الاستبانات المقبولة / عدد الاستبانات الموزعة) * 100				

المصدر: من إعداد الطالبة

تعتبر 56% على أن نسبة الردود الصالحة كانت عالية وهذا يشير إلى أن الأسئلة الاستبيان كانت واضحة وسهلة الفهم، وأن المستجيبين قادرين على الإجابة عليها بشكل صحيح مما يدل على جودة تصميم الاستبيان. كما أنه تشير 56% إلى عينة الدراسة لها دراية بتغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة بالقطاع محل دراسة الحالة وأن العينة تم اختيارها بشكل جيد وتمثل الشريحة المستهدفة بشكل جيد، وبالتالي فإن النتائج التي سيتم الحصول عليها من خلال تحليل هذه الإجابات ستكون دقيقة وموثوقة.

الجدول رقم (3): يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانه

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي

بعد ذلك يتم تحديد حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الإتجاه

حسب قيم المتوسط كما يلي :

حساب المتوسط الحسابي المرجح .

حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبرى - القيمة الصغرى

طول الفئة: المدى / عدد التكرارات $5/4=0.8$

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالاتي:

الجدول رقم (4): يحدد مجالات الإتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارت

الرأي	قيمة المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	(1-1.8)
غير موافق	(2.6-1.81)
محايد	(3.4-2.61)
موافق	(4.2-3.42)
موافق بشدة	(5-4.21)

المصدر: من إعداد الطالبة

استعمال Excel 2016 للقيام بعملية جمع تبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتمثلها في

جداول وأشكال لتقديمها بصورة اوضح

- هيكل الدراسة

حيث يحتوي هيكل الاستبيان على جزأين:

وفيما يلي تفصيل لهيكل الاستبيان وقد تم تقسيمه إلى قسمين هما:

تتضمن استمارة الاستبيان 38 عبارة موزعة على جزئين كما يلي :

الجزء الأول: يوضح المعلومات الديمغرافية عن أفراد العينة ،وهي تحتوي على (المستوى التعليمي، الجنس).

الجزء الثاني : الاستبيان

المحور الأول: يحتوي على 17 عبارات متعلقة بالتكنولوجية الرقمية
المحور الثاني: يحتوي على 19 عبارات متعلقة بمكافحة الفساد الاداري

- ثبات و صدق أداة الدراسة

بغية التأكد من موثوقية وصحة الأداة ومدى فعاليتها في قياس متغيرات الدراسة، لا بد من اخضاعها لاختباري الثبات والصدق. سيتم التأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة لمعرفة مدى استقرار هذه الاداة وعدم تناقضها مع نفسها وبالتالي قدرتها على الحصول على نتائج يمكن تعميمها.

أ- ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ) cronbach's (alpha) (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة قمنا باختيار عينة مكونة من (40).

يكون معامل الثبات ضعيفا إذا كانت ألفا أقل من (60%)

يكون معامل الثبات مقبولا إذا كانت ألفا تقع بين (60%) و (70%)

يكون معامل الثبات جيد إذا كانت ألفا تقع بين (70 % و 80 %)

يكون معامل الثبات ممتازا إذا كانت ألفا أكبر من (80%)

ويقصد بثبات الاستبيان : أنه يعطى نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة ، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير ، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات ، خلال فترات زمنية معينة وقد تم التحقيق من ثبات استبيان الدراسة ، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما هو مبين في الجدول الموالي

الجدول رقم (5): اختبار الثبات للمتغيرات

المحور	عدد العبارات	ألفا كرو نباخ	الصدق
التكنولوجيا الرقمية	17	0,916	0.96
مكافحة الفساد الإداري	19	0,921	0.96
جميع فقرات الاستبيان	36	0,935	0.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss26

من الجدول أعلاه نجد أن معامل الثبات ألفا كرو نباخ (يتراوح بين 0.916 و 0.921) وأن معامل ألفا كرو نباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغ 0.935 وهي القيمة الأكبر من معدل المعيار (0.6)، وهذا يعني أن الدراسة بشكل عام تتمتع بالثبات الممتاز. أو بصفة أخرى 93,5% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في اجابتهم في حالة ما إذا تم استجوابهم من جديد وفي نفس الظروف.

كما يمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ وبالتالي قيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق، وفي هذه الحالة جذر ألفا كرو نباخ يساوي 0.97 وهو يقترب من الواحد، لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

ب- صدق الاستبيان

-الصدق الظاهري : يقوم على فكرة مدى مناسبة فقرات الاستبيان ، لما يقيس ؟ ولمن يطبق عليهم ؟ ومدى علاقتها بالاستبيان ككل ؟ ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص الخبرة لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملاءمة كل فقرة الذي ينتمي إليه ، ومدى سلامة دقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان مدى شمول

الاستبيان لمشكل الدراسة تحقيق أهدافها وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة . وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين تم ضبط العبارات بشكل نهائي أنظر الملحق رقم 01

- صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي اليه الفقرة . وقد استخدمنا اختبار بيرسون للارتباط بين كل درجة الفقرة و درجة المحور الكلي و النتائج موضحة في الجدولين أدناه.

الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين العبارات درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول:

التكنولوجيا الرقمية

مستوى	معامل الارتباط بيرسون	العبارات	الرقم
أقل من 0,05	0,68 1**	يمتلك قطاع التكوين و التعليم المهني البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الرقمنة بشكل فعال	01
	0,630**	تتوفر أجهزة الحاسوب والانترنت بما يكفي لضمان تطبيق الرقمنة بشكل شامل	02
	0,424*	تتوفر برمجيات سهلة الوصول و الاستخدام من طرف الموظفين	03
	0,662**	تتوفر شبكة اتصال داخلية و انترنت سريعة و قوية	04
	0,539**	يتوفر القطاع على قواعد بيانات مركزية لتخزين وتنظيم المعلومات	05
	0,738**	تتوفر أنظمة حماية البيانات الكافية لضمان سرية المعلومات وأمنها	06
	0,767**	تتوافر لدينا تقنيات متقدمة لتتبع وتحليل البيانات الإدارية	07
	0,572**	توفير بوابة إلكترونية شاملة أو منصات لتقديم المعلومات والخدمات على مدار الساعة	08
	0,587**	إتمام المعاملات إلكترونياً دون الحاجة للزيارة الشخصية للمكاتب	09
	0,687**	تمكن التكنولوجيا الرقمية من الوصول لمعلومات وخدمات التكوين المهني بسهولة ويسر	10
	0,856**	سهولة الحصول على مسار الموارد البشرية بالقطاع	11
	0,742**	سهولة الاحصاءات والتعداد	12
	**0,810	توفر المنصة الرقمية معلومات للادارة المركزية حول احتياجات المؤسسات من ميزانية	13

رقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
14	سهولة الحصول على الوثائق إلكترونياً للمتربص والموظف معا	0,408*	
15	تتيح الوزارة منصات إلكترونية تفاعلية تُمكن المشاركة في صياغة القرارات وتقديم مقترحاتهم	0,742**	
16	يتم الاخذ بالاراء والاقتراحات عبر المشاركة الإلكترونية في القرارات المتخذة	0,675**	
17	تنشر الوزارة معلومات دورية حول نتائج المشاركة الإلكترونية و القرارات المتخذة	0,576**	

** عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة الحرية 31

* عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 31

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الفقرات مرتبطة بالدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0,408 و0.856) كما أن جميع الفقرات ذات دلالة معنوية أقل من 0,05 أي أن جميع عبارات المحور حققت ارتباطات دالة احصائيا (أقل من 0.05 و أقل 0.01) مع الدرجة الكلية للمحور عند مستوى الدلالة. وبمأن أغلب العبارات مرتبطة فهذا يدل على صدق الداخلي واتساق الاستبيان ومنه يمكننا اعتماده كأداة للدراسة.

الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين العبارات درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الثاني: مكافحة الفساد الاداري

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	المنصة الرقمية تزيد من شفافية العمليات الإدارية	0,718**	
02	استخدام تحليلات البيانات يساهم في كشف حالات الاحتيال والفساد بفعالية أكبر.	0,331**	
03	تساهم التكنولوجيا الرقمية لكشف الاحتيال	0,611**	
04	البيانات الادارية المتاحة للجميع تساعد في التقليل من مخاطر الفساد	0,522**	
05	تمنح الإدارة المركزية معلومات أكثر قابلية للتنفيذ من أجل تحقيق النزاهة	0,733**	
06	تسهل التكنولوجيا الرقمية الحصول على الخدمات دون الحاجة إلى دفع رشاوى	0,722**	
07	التكنولوجيا الرقمية تقلل من تكلفة الروتين البيروقراطي على الأفراد والشركاء	0,919**	
08	تقلل التكنولوجيا الرقمية من الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين مما يحد من فرص الفساد الناتج عن الرشوة والمحسوبية	0,751**	
09	التكنولوجيا الرقمية تعزز قدرات لقطاع التعليم و التكوين المهني على الرقابة الانية والمستمرة .	0,628**	
10	يمكن مراقبة القرارات الإدارية والنشاطات بفعالية أكبر بفضل التكنولوجيا الرقمية	0,649**	
11	تمكن التكنولوجيا الرقمية تقديم شكاوى وملاحظات بسهولة ومتابعة	0,444**	0.000

مجرياتها إلكترونياً .		
12	0,702**	تساهم التكنولوجيا الرقمية في نشر معلومات محدثة عن مختلف برامج وخدمات التكوين المهني مما يقلل من فرص الفساد.
13	0,598**	.تخضع المؤسسة للمساءلة فيما يتعلق باستخدام و نتائج المشاركة الإلكترونية
14	0,593**	تتيح التكنولوجيا الرقمية توليد تقارير دورية حول أداء القطاع ومستوى الخدمات المقدمة
15	0,557**	تساهم التكنولوجيا الرقمية في الكشف عن حالات الفساد والاختلاس بشكل أسرع وأسهل
16	0,571**	التكنولوجيا الرقمية لدينا تقلل من فرص الفساد بشكل فعال
17	0,847**	تستخدم الإدارة التكنولوجيا الرقمية لضمان الامتثال للقوانين وتجنب المخالفات
18	0,571**	يسمح التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي كنهج اداري باستهداف ومكافحة الفساد
19	0,612**	تساهم التكنولوجيا الرقمية في تقليل فرص التأثير الشخصي ، التحيز والمحاباة.

** عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة الحرية 31

* عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 38

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26

نلاحظ أن جميع عبارات المحور حققت ارتباطات تتراوح بين (0.33 و 0.84) دالة احصائية أقل او تساوي من 0.05 و اقل (0.01) مع الدرجة الكلية للمحور عند مستوى الدلالة (0,05 و 0,01) وبمأن كل العبارات مرتبطة فهذا يدل على صدق الاستبيان و منه يمكننا اعتماده كأداة للدراسة .

- اختبار التوزيع الطبيعي

تتمثل اعتدالية التوزيع فيه إتباع بيانات التوزيع الطبيعي، للقيام بهذا الاختبار تم استعمال اختبار شابيرو ويلك لأن حجم العينة أقل من 50 والذي يعد من الاختبارات المعلمية للتوزيع الطبيعي.

الجدول (8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

نوع	Kolmogorov-Smirnova	Chapiro-wilk
-----	---------------------	--------------

التوزيع	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة الاحصائية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة الاحصائية	اسم المتغير
طبيعي	0,089	33	0,142	,129	33	0,950	التكنولوجيا الرقمية
طبيعي	0,092	33	0,141	,286	33	0,962	مكافحة الفساد الاداري
طبيعي	0,103	33	0,139	,073	33	0,941	الاستثمار ككل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss 26.

اعتمادا على الجدول أعلاه والذي يبين نتائج الاختبار (شايفرو ويلك) للتوزيع الطبيعي أن مستوى الدلالة للاستثمار ككل تقدر بـ (0,073) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي سنستخدم الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

- تحليل وتفسير اتجاهات العامة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض النتائج المتحصل عليها بعد معالجة البيانات التي تضمنتها الاستثمارات المسترجعة والمعتمدة للتحليل .

أولا: تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة حول فعالية التكنولوجيا الرقمية

جدول رقم(9): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المتعلقة المحور الاول التكنولوجيا الرقمية

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	يملك قطاع التكوين والتعليم المهني البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الرقمنة بشكل فعال	0,88	3,18	محايد
2	تتوفر أجهزة الحاسوب والانترنت بما يكفي لضمان تطبيق الرقمنة بشكل شامل	1,01	3,52	موافق
3	تتوفر برمجيات سهلة الوصول والاستخدام من طرف الموظفين	0,97	2,48	محايد
4	تتوفر شبكة اتصال داخلية وانترنت سريعة وقوية	1,23	1,94	غير موافق
5	يتوفر القطاع على قواعد بيانات مركزية لتخزين وتنظيم المعلومات	0,87	3,58	موافق
6	تتوفر أنظمة حماية البيانات الكافية لضمان سرية المعلومات وأمنها	0,92	2,97	محايد
7	تتوافر لدينا تقنيات متقدمة لتتبع وتحليل البيانات الإدارية	1,21	2,82	محايد
	متوسط البعد الأول: بعد البنية التحتية	0.72	2.93	محايد
8	توفير بوابة إلكترونية شاملة أو منصات لتقديم المعلومات والخدمات على مدار الساعة	1,13	3,03	محايد
9	إتمام المعاملات إلكترونيًا دون الحاجة للزيارة الشخصية للمكاتب	,99	3,33	محايد
10	تمكن التكنولوجيا الرقمية من الوصول لمعلومات وخدمات التكوين المهني بسهولة ويسر	,86	3,61	موافق
11	سهولة الحصول على مسار الموارد البشرية بالقطاع	1,00	3,15	محايد
12	سهولة الاحصاءات والتعداد	1,09	3,15	محايد
13	توفر المنصة الرقمية معلومات للادارة المركزية حول احتياجات المؤسسات من ميزانية وتجهيزات	1,03	3,00	محايد
14	سهولة الحصول على الوثائق إلكترونيًا للمتربص والموظف معا	0,83	3,58	موافق
	متوسط بعد جودة الخدمات الرقمية	0.73	3.26	محايد
15	تتيح الوزارة منصات إلكترونية تفاعلية تمكن المشاركة في صياغة القرارات وتقديم مقترحاتهم	1,02	2,88	محايد

16	يتم الاخذ بالأراء والاقتراحات عبر المشاركة الإلكترونية في القرارات المتخذة	0,91	2,85	محايد
17	تنشر الوزارة معلومات دورية حول نتائج المشاركة الإلكترونية و القرارات المتخذة	1,03	3,00	محايد
متوسط بعد المشاركة الرقمية		0.76	3.15	محايد
متوسط محور التكنولوجيا الرقمية		0.66	3.06	محايد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان مخرجات برنامج SPSS26

نلاحظ أن الاتجاه العام لإجابات الإداريين في القطاع بالنسبة لمحور التكنولوجيا الرقمية هو محايد نسبياً حيث قدر المتوسط الحسابي الإجمالي ب (3,06)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكرث الخماسي والذي يعني أن أفراد العينة لا يرون تأثيراً قوياً وإيجابياً ملموساً للتكنولوجيا الرقمية على قطاع التكوين والتعليم المهني، ولكنهم في نفس الوقت لا يرون تأثيراً سلبياً واضحاً. كما أن المتوسط المحايد يشير إلى أن هناك توازناً بين المستفيدين والذين لم يلاحظوا تحسناً كبيراً في استخدام التكنولوجيا الرقمية. هذا قد يكون مؤشراً على الحاجة لمزيد من الدعم التكنولوجي والتدريب لضمان تحسين الكفاءة والفعالية .

الانحراف المعياري (0.66): نسبياً منخفض، ما يشير إلى أن الآراء حول تأثير التكنولوجيا الرقمية على القطاع ليست متباينة بشكل كبير. هذا يدل على أن معظم المشاركين لديهم تقييم مماثل ومحايد نسبياً حول البنية التحتية الرقمية وتأثيرها. القيمة تدل على استقرار الرأي العام نحو فعالية التكنولوجيا الرقمية، مع عدم وجود تباين كبير في التجارب الشخصية أو التقييمات.

بعد جودة الخدمات الرقمية جاء في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي مقدر ب3,26 و انحراف معياري 0,73 أي انخفاض تشتت الإجابات بين أفراد المستجوبين و من خلال تحليلنا لعبارات البعد نجد أنه بالنسبة :

- لتوفير بوابة إلكترونية شاملة بلغ المتوسط الحسابي: 3.03 والانحراف المعياري: 1.13. هذه النتيجة تعبر عن تقييم متوازن من جانب المشاركين، لكن الانحراف المعياري المرتفع نسبياً يدل على تباين في الآراء بين المستطلعين، مما يعني أن بعض المستخدمين قد يجدون البوابة مفيدة بينما يجدها آخرون غير كافية.

- إتمام المعاملات إلكترونياً: المتوسط الحسابي: 3.33 والانحراف المعياري: 0.99. موقف أكثر إيجابية قليلاً مقارنةً بالبوابة الإلكترونية، مما يشير إلى قبول نسبي أفضل لإمكانية إتمام المعاملات إلكترونياً. لكن، مع ذلك، الرأي لا يزال محايداً والانحراف المعياري يوضح وجود تباين في الرضا عن هذه الخدمة.

- تمكين الوصول لمعلومات وخدمات التكوين المهني: المتوسط الحسابي: 3.61 والانحراف المعياري: 0.86. هذا يشير إلى موافقة واضحة على فعالية التكنولوجيا في تمكين الوصول إلى معلومات وخدمات التكوين المهني بسهولة ويسر. الانحراف المعياري الأقل يدل على توافق أكبر بين الآراء مقارنةً بالعبارات الأخرى.

- توفر المنصة الرقمية معلومات للإدارة المركزية: المتوسط الحسابي: 3.00 والانحراف المعياري: 1.03. موقف محايد تماماً يعكس عدم اليقين أو التقييم المتوسط لفعالية المنصات الرقمية في توفير معلومات كافية للإدارة المركزية. الانحراف المعياري يشير إلى وجود تباين في الرضا أو الأداء الفعلي لهذه المنصات. النتائج تظهر تقييماً محايداً إلى موافقاً بشكل معتدل حول جودة الخدمات الرقمية المقدمة في القطاع ، مع تباين في الآراء يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتحديد العوامل أكثر دقة

المرتبة الثانية لبعث المشاركة الرقمية : اتجاه محايد لمختلف جوانب المشاركة الرقمية في عملية صنع القرارات داخل القطاع، مما يعكس وجود مساحة لتحسين تفاعل المستخدمين وفاعلية هذه الأنظمة.

- تقييم المنصات الإلكترونية التفاعلية كان محايداً بمتوسط حسابي 2.88 بشأن فعالية المنصات الإلكترونية التي توفرها الوزارة للمشاركة في صياغة القرارات. مع تباين ملحوظ في الآراء يشير إلى تجارب متفاوتة بين المستخدمين هذا يشير إلى أن المنصات الموجودة قد لا تلبى بالكامل توقعات المستخدمين أو لم تتمكن من تفعيل المشاركة بشكل كامل.

- الأخذ بالآراء والمقترحات: التقييم المحايد بمتوسط حسابي 2.85 يعكس عدم وجود إجماع حول مدى فاعلية العملية التفاعلية في ترجمة الآراء والاقتراحات إلى قرارات عملية. هناك تحدي في تحقيق تأثير ملموس للمقترحات في السياسات والقرارات المتخذة.

- الشفافية في نشر القرارات: مع متوسط حسابي 3.00، يبقى الموقف محايداً حول مدى كفاءة القطاع في توفير تحديثات منتظمة وشفافة حول نتائج المشاركة الرقمية والقرارات المتخذة. ، مما يظهر عدم الثقة أو الرضا عن كيفية تنفيذ الآراء في القرارات الفعلية. هذا يشير إلى حاجة ماسة لتحسين الشفافية والتواصل الفعال.

المشاركة الرقمية في صنع القرار ضمن قطاع التكوين والتعليم المهني تواجه تحديات كبيرة تتعلق بفعالية الأدوات الرقمية المستخدمة وتأثيرها الفعلي. يُشير ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات التحول الرقمي.

في الأخير بعد البنية التحتية : يشير الجدول إلى مواقف متباينة في الآراء بين المشاركين. يُظهر المتوسط الحسابي 2,93 و هو ينتمي الى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي اتجاه محايد ، كما أن الانحراف المعياري 0.72، ما يدل على أن هناك تبايناً عاماً نسبياً في مدى رضا أفراد العينة عن البنية التحتية التكنولوجية الحالية في القطاع أي أنه و على الرغم من توفر الأجهزة والانترنت، فإن هناك شكوك حول كفاية هذه الموارد لتطبيق شامل للرقمنة.

- العبارة 1: "يملك قطاع التكوين والتعليم المهني البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الرقمنة بشكل فعال" - موقف محايد مع متوسط 3.18 وانحراف معياري 0.88، يدل على تباين معتدل في الآراء.

- العبارة 2: "تتوفر أجهزة الحاسوب والانترنت بما يكفي لضمان تطبيق الرقمنة بشكل شامل" - موافقة نسبية مع متوسط 3.52 وانحراف معياري 1.01، يظهر تبايناً أكبر قليلاً في الآراء.

- العبارة 4: "تتوفر شبكة اتصال داخلية وانترنت سريعة وقوية" - عدم موافقة بشكل واضح مع متوسط 1.94 وانحراف معياري 1.23، يعبر عن اختلافات كبيرة في الآراء وعدم رضا عام.

يعكس هذا التحليل أن هناك حاجة لمزيد من التحسينات في البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز فعالية تطبيق الرقمنة بالقطاع، خصوصاً في مجالات الاتصالات الداخلية وسرعة الانترنت، وفقاً للمشاركين في الدراسة.

الاستنتاج العام: البنية التحتية التكنولوجية الحالية لا تساهم بشكل فعال وشامل في دعم الإدارة وتسهيل العمليات الإدارية، مما يدعو إلى ضرورة الاستثمار في التحسينات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة الإدارية في القطاع فتهيئ للإداريين للبنية التحتية التكنولوجية في قطاع التكوين والتعليم المهني يتسم بالحيادية، مما يعكس مستوى متوسط من الرضا حول فاعلية التكنولوجيا في دعم العمليات الإدارية. هناك تباين في التقييمات حول كفاية الدعم التكنولوجي للإدارة في

جوانب مثل توفر الأجهزة والإنترنت وقواعد البيانات المركزية، بينما تظهر تحديات في مجالات مثل سرعة وقوة الاتصالات الداخلية. المنصات الإلكترونية الحالية لا تكفي لتحقيق تفاعل فعال أو مشاركة مؤثرة من الإداريين، مما يسلب الضوء على الحاجة لتحسين الشفافية والتواصل لتعزيز الثقة والفاعلية الإدارية

ثانيا: تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة حول مكافحة الفساد الإداري

تابع جدول رقم(10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المتعلقة المحور الثاني مكافحة الفساد الإداري بالتكنولوجيا الرقمية

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	المنصة الرقمية تزيد من شفافية العمليات الإدارية	0,76	3,27	محايد
2	استخدام تحليلات البيانات يساهم في كشف حالات الاحتيال والفساد بفعالية أكبر.	0,70	4,06	موافق
3	تساهم التكنولوجيا الرقمية لكشف الاحتيال	0,50	4,06	موافق
4	البيانات الادارية المتاحة للجميع تساعد في التقليل من مخاطر الفساد	0,534	4,03	موافق
5	تمنح الإدارة المركزية معلومات أكثر قابلية للتنفيذ من أجل تحقيق النزاهة	0,60	4,12	موافق
6	تسهل التكنولوجيا الرقمية الحصول على الخدمات دون الحاجة إلى دفع رشاوى	1,06	3,24	محايد
7	التكنولوجيا الرقمية تقلل من تكلفة الروتين البيروقراطي على الأفراد والشركاء	0,98	3,69	موافق
	متوسط بعد الشفافية و النزاهة	0.48	3.63	موافق

موافق	4,09	0,72	تقلل التكنولوجيا الرقمية من الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين مما يحد من فرص الفساد الناتج عن الرشوة والمحسوبية	8
موافق	3,97	0,68	التكنولوجيا الرقمية تعزز قدرات لقطاع التعليم و التكوين المهني على الرقابة الانية والمستمرة.	9
موافق	3,79	0,70	يمكن مراقبة القرارات الإدارية والنشاطات بفعالية أكبر بفضل التكنولوجيا الرقمية	10
موافق	4,00	0,75	تمكن التكنولوجيا الرقمية تقديم شكاوى وملاحظات بسهولة ومتابعة مجرياتها إلكترونياً	11
موافق	3,88	0,71	تساهم التكنولوجيا الرقمية في نشر معلومات محدثة عن مختلف خدمات التكوين المهني مما يقلل من فرص الفساد.	12
موافق	3,97	0,68	تخضع المؤسسة للمساءلة فيما يتعلق باستخدام و نتائج المشاركة الإلكترونية	13
موافق	3,48	0,83	تتيح التكنولوجيا الرقمية توليد تقارير دورية حول أداء القطاع ومستوى الخدمات المقدمة	14
موافق	3,97	0,59	تساهم التكنولوجيا الرقمية في الكشف عن حالات الفساد والاختلاس بشكل أسرع وأسهل	
موافق	3.83	0.56	متوسط بعد الرقابة والمساءلة	
موافق	4,12	0,49	التكنولوجيا الرقمية لدينا تقلل من فرص الفساد بشكل فعال	
محايد	3,36	1,14	تستخدم الإدارة التكنولوجيا الرقمية لضمان الامتثال للقوانين وتجنب المخالفات	
موافق	3,94	0,71	يسمح التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي كنهج اداري باستهدافه ومكافحة الفساد	
موافق	3,82	0,64	تساهم التكنولوجيا الرقمية في تقليل فرص التأثير الشخصي ، التحيز والمحاباة.	
موافق	3.73	0.58	متوسط بعد الوقاية من الفساد الإداري	
موافق	3.74	0.49	متوسط محور مكافحة الفساد الاداري	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان مخرجات برنامج SPSS26

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن الإداريين في قطاع التكوين والتعليم المهني يُقيّمون التأثير الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية بشكل متوسط إلى عالي ي (أغلب العبارات تحصل على تقييمات فوق 3.5 من 5)، على مختلف الجوانب المتعلقة بالشفافية، النزاهة، الرقابة، والوقاية من الفساد. الأبعاد المختلفة تظهر مستويات متفاوتة من الرضا حول كيفية تسهيل هذه التكنولوجيا لعمليات الإدارة ومكافحة الفساد. بناءً على النتائج المستخرجة من الاستبيان وتحليلها، تُظهر البيانات دعماً قوياً للفرضية. المتوسطات العامة للأبعاد المختلفة المتعلقة بالشفافية، النزاهة، الرقابة، والمساءلة تتراوح بين متوسط مما

المرتبة الأولى : بعد الرقابة والمساءلة بمتوسط: 3.83 وانحراف معياري: 0.56 تقييمات متوسطة إلى عالية تعكس إيمان الإداريين بأن التكنولوجيا تعزز الرقابة وتسهل المساءلة. الانحراف المعياري يظهر بعض التباين، لكن لا يزال ضمن نطاق مقبول يشير إلى تأثير إيجابي. من خلال -تقليل التفاعل المباشر لمنع الفساد: المتوسط الحسابي 4.09 والانحراف المعياري 0.72 هناك موافقة قوية على أن التكنولوجيا الرقمية تقلل من الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، مما يحد من الفساد. الانحراف المعياري يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء، ولكن التقييم العام يعكس فعالية التكنولوجيا في هذا الجانب

-تعزيز الرقابة الفورية والمستمرة: بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 0.68 فتعزز التكنولوجيا الرقمية قدرات القطاع على الرقابة الآنية والمستمرة، مما يساعد في تقوية الإدارة وتحسين الأداء. الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يدل على اتفاق قوي بين الإداريين.

- هناك موافقة على أن التكنولوجيا تمكن من مراقبة القرارات الإدارية والأنشطة بشكل أكثر فعالية، مما يعزز الشفافية ويقلل من الفساد. بمتوسط حسابي 3.79 : وانحراف المعياري 0.70

- التكنولوجيا تسهل على المواطنين والإداريين تقديم الشكاوى ومتابعتها إلكترونياً، مما يساعد في تحقيق المساءلة وتحسين الخدمات بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف المعياري 0.75.

- التكنولوجيا تساهم في نشر معلومات محدثة وشفافة حول البرامج والخدمات، مما يقلل من فرص الفساد بسبب زيادة المعرفة والوعي المتوسط الحسابي 3.88 و الانحراف المعياري 0.71

- هناك موافقة متوسطة على أن التكنولوجيا تساعد في توليد تقارير دورية حول أداء القطاع، مما يعزز الشفافية ويساعد في التقييم والمراجعة الفعالة بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 0.83 .

المرتبة الثانية لبعء الوقاية من الفساد الإداري: بمتوسط 3,73 و انحراف معياري 0,58 هذا البعد يعكس تقييماً إيجابياً لدور التكنولوجيا في الوقاية من الفساد، مع تقدير جيد لكفاءتها في تقليل فرص الفساد عبر تحسين الإجراءات والشفافية.

- التكنولوجيا الرقمية في تقليل الفساد: متوسط 4,12 و انحراف 0,49 هذا التقييم العالي يظهر أن هناك اتفاقاً قوياً بين المشاركين بأن التكنولوجيا الرقمية تقلل من فرص الفساد بشكل فعال. الانحراف المعياري المنخفض يؤكد على توافق عام وثقة كبيرة في قدرة التكنولوجيا على محاربة الفساد

- استخدام التكنولوجيا للامتثال للقوانين: التقييم المحايد بمتوسط 3,36 مع انحراف معياري عالي 1,14 يعكس وجود تباين كبير في الآراء حول كفاءة التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقوانين. هذا يشير إلى أن بعض المستخدمين قد لا يرون التكنولوجيا كأداة كافية أو فعالة في هذا الجانب

- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مكافحة الفساد: هناك موافقة قوية بمتوسط 3,94 و انحراف 0,71 على أن التوجه نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يساهم بفعالية في استهداف ومكافحة الفساد. الانحراف المعياري يعبر عن بعض التباين في الآراء لكن يظل ضمن نطاق يعكس توافقاً نسبياً.

- تقليل التأثير الشخصي والتحيز: التقييم يعكس موافقة بمتوسط 3,82 و انحراف 0,64 على أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في تقليل التأثير الشخصي، التحيز، والمحاباة. هذا يدل على أن الإداريين يرون التكنولوجيا كأداة لتعزيز العدالة والموضوعية في العمليات الإدارية.

المرتبة الأخيرة لبعء الشفافية والنزاهة: هذا البعد يُظهر تقييماً إيجابياً نسبياً بمتوسط حسابي 3.63،

مما يشير إلى أن التكنولوجيا الرقمية تعزز الشفافية والنزاهة في الإدارة. الانحراف المعياري المنخفض 0.48 نسبياً يعكس توافق الآراء حول فعالية التكنولوجيا في هذا الجانب.

- تعزيز الشفافية بواسطة المنصات الرقمية: الموقف المحايد بمتوسط حسابي 3.27 نحو دور المنصات الرقمية في زيادة الشفافية يعكس تقييماً متوسطاً لفعاليتها. الانحراف المعياري المعتدل 0.76 يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء، مما يدل على أن بعض الإداريين يرون أن المنصات تحتاج إلى تحسينات لتعزيز الشفافية بشكل أكثر فعالية.

- تحليلات البيانات وكشف الفساد بمتوسط حسابي 4.06 و انحراف معياري 0.70 و 0.50 هناك موافقة قوية على أن تحليلات البيانات والتكنولوجيا الرقمية تساهم بفعالية في كشف الفساد والاحتيال. الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً تشير إلى اتفاق واسع بين المشاركين حول هذا التأثير الإيجابي

- دور البيانات الإدارية المفتوحة: التقييمات تدل على أن وجود بيانات إدارية متاحة للعامّة يسهم في تقليل مخاطر الفساد، مما يعزز النزاهة ويقلل من المجالات المحتملة للتلاعب والمحسوبية بمتوسط قبول 4,03 و انخفاض التباين في الرؤى الى 0,53

- توفير معلومات قابلة للتنفيذ: هناك موافقة قوية بمتوسط 4,12 و انحراف 0,60 على أن التكنولوجيا توفر للإدارة المركزية معلومات دقيقة وقابلة للتنفيذ، مما يعزز القدرة على تحقيق النزاهة واتخاذ قرارات مبنية على بيانات صحيحة

- الوصول للخدمات دون رشاوى: الموقف المحايد 3.24 مع انحراف معياري مرتفع 1.06 يشير إلى أن هناك آراء متباينة حول فعالية التكنولوجيا في تسهيل الحصول على الخدمات دون دفع رشاوى.

الإستنتاج العام: الإداريون يقيمون دور التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد بشكل إيجابي، مما يعكس اعتقادهم بأنها تعزز الشفافية، النزاهة، الرقابة وتقلل من فرص الفساد. هذه التقييمات تُظهر التقدم الذي يمكن أن تحققه التكنولوجيا في تعزيز الإدارة الفعالة والشفافة في القطاع، وتشير إلى الحاجة لاستمرار الاستثمار والتطوير في التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الفساد بشكل أكثر فعال

- عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات

تمحور فرضيات الدراسة في كشف عن مدى وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل وأبعاده والمتغير التابع. وسيتم دراسة ذلك من خلال استخدامنا نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث يُمكننا من تحديد مدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في التغيرات التي تحدث في المتغير التابع كل على حدى و مع بعض وهذا من خلال تحليل الإحصائي لمخرجات الانحدار الخطي البسيط والمتمثلة في المؤشرات الإحصائية التالية (R: معامل الارتباط، R^2 : معامل التفسير، B: معامل الانحدار للمتغير المستقل، F- (test لفحص معنوية العلاقة بين المتغيرين) وتقع قيمة R^2 بين: $0 \leq R^2 \leq 1$ فكلما اقتربت قيمته من 1 دل ذلك على أهمية المتغير المستقل ودوره ومساهمته في التغيرات التي تحدث في تحسين في مستويات المتغير التابع.

ثانيا : مصفوفة الارتباط

تُظهر مصفوفة الارتباط لسيرمان قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة . تتراوح قيم الارتباط بين -1 و +1، وكلما اقترب من الصفر يُشير إلى عدم وجود علاقة، وكلما اقتربت القيمة من +1 أو -1 يدل ذلك على وجود علاقة إيجابية أو سلبية قوية.

الجدول رقم (11) : مصفوفة الارتباط Rho de Spearman

		مكافحة الفساد الإداري	التكنولوجيا الرقمية	البنية التحتية	جودة الخدمات الرقمية	المشاركة الرقمية
مكافحة الفساد الإداري	Corrélation de Pearson	1	0,550**	0,411*	0,459**	0,497**
	Sig.		0,001	0,018	0,007	0,003
التكنولوجيا الرقمية	Corrélation de Pearson	0,550**	1	0,897**	0,919**	0,848**
	Sig.	0,001		0,000	0,000	0,000
البنية التحتية	Corrélation de Pearson	0,411*	0,897**	1	0,694**	0,559**
	Sig.	0,018	0,000		0,000	0,001
جودة الخدمات الرقمية	Corrélation de Pearson	0,459**	0,919**	0,694**	1	0,909**
	Sig.	0,007	0,000	0,000		0,000
المشاركة الرقمية	Corrélation de Pearson	0,497**	0,848**	0,559**	0,909**	1
	Sig.	0,003	0,000	0,000	0,000	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان مخرجات برنامج SPSS26

يعرض جدول الارتباطات العلاقات بين مختلف الأبعاد المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية ومكافحة الفساد الإداري. يتم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين.

تفسير النتائج

1-العلاقة بين مكافحة الفساد الإداري والتكنولوجيا الرقمية: هناك ارتباط متوسط إلى قوي %55 بين فعالية التكنولوجيا الرقمية ومكافحة الفساد الإداري. الدلالة الإحصائية 0.001 تشير إلى أن العلاقة ذات صلة كبيرة، مما يدل على أن تحسينات في التكنولوجيا الرقمية قد تعزز جهود مكافحة الفساد.

2-العلاقات داخل محور التكنولوجيا الرقمية:

-البنية التحتية وجودة الخدمات الرقمية: ارتباط قوي (89,7%)، يظهر أن جودة الخدمات الرقمية مرتبطة بشكل كبير بالبنية التحتية، مما يعني أن تحسين البنية التحتية قد يؤدي مباشرة إلى تحسين جودة الخدمات.
-العلاقة بين البنية التحتية والمشاركة الرقمية: البنية التحتية لها تأثير متوسط %55,9 على المشاركة الرقمية، مما يشير إلى أن تحسين البنية التحتية يمكن أن يدعم بشكل فعال المزيد من المشاركة الرقمية
-العلاقة بين جودة الخدمات الرقمية والمشاركة الرقمية: وجود علاقة قوية جداً %90,9 بين جودة الخدمات والمشاركة الرقمية يدل على أن تحسين جودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل كبير المشاركة الرقمية.

يوضح الجدول نتائج تحليل الانحدار لتأثير التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغير (التكنولوجيا الرقمية) المستقل و التابع (مكافحة الفساد الإداري): من خلال تحليل معامل الارتباط بيرسون المذكور في الجدول أعلاه: (I): والتي تتراوح قيمتها ب0,55 فهي موجبة الإشارة ويدل ذلك أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين ايجابية متوسطة بين التكنولوجيا الرقمية ومكافحة الفساد أي زيادة التكنولوجيا الرقمية يؤدي الى زيادة مكافحة الفساد الاداري في قطاع التكوين و التعليم المهني لدى المستجوبين. كما أن قيمة R^2 معامل التحديد تؤكد أن التكنولوجيا الرقمية تشرح 30,3 من التباين في مكافحة الفساد الإداري و الباقي يمكن تفسيره بمتغيرات أخرى .

يتبين من الجدول أعلاه: أن قيمة F المحسوبة بلغت 13,479 كما أن قيمة الدلالة المصاحبة لقيمة (F) 0,001 هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى جودة توفيق النموذج و أن علاقة تأثير دالة إحصائياً بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع.

$$Y = B_0 + + B_{14}(x_4) + \varepsilon_i$$

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المشاركة الرقمية و مكافحة الفساد الاداري حيث يساهم بنسبة %24,7 من التباين في مكافحة الفساد الاداري ، و من خلال نتائج نجد أن قيمة فيشر ذو دلالة معنوية ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر جوهري للمشاركة الرقمية مكافحة الفساد الإداري ..

$$\text{مكافحة الفساد الاداري} = 2,72 + 0,32 \left(\text{المشاركة الرقمية} \right) + \varepsilon_i$$

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإجراء دراسة بقطاع التكوين و التعليم المهنيين بالأغواط ، وقد أشرنا كخطوة أولية بتحديد ادوات البحث وعينة الدراسة، وكذا عرض لمختلف الأساليب الإحصائية التي قمنا باعتمادها لغرض تحليل بيانات المستجوبين وإختبار الفرضيات وفي هذا السياق قمنا بتحليل وتقييم العلاقات بين متغيرات الدراسة وتوصلنا إلى انه هناك

➤ اتجاه عام نحو قبول دور التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري.

خاتمة

في ختام الدراسة حول دور التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، يتضح أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل القطاعات الإدارية. من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي، يمكن تحقيق مراقبة أكثر فعالية ودقة للعمليات الإدارية، مما يقلل بشكل ملحوظ من فرص وقوع الفساد. الارتباطات الإحصائية القوية بين استخدام هذه التقنيات وتحسين مكافحة الفساد تدعم الحاجة إلى تبني وتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية في الإدارات.

علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل كبير الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. بتوفير بيانات شفافة ومحدثة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية دون الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، تساعد التكنولوجيا الرقمية في خلق بيئة أقل عرضة للممارسات الفاسدة.

لضمان استمرار وتعزيز هذه النتائج، يُنصح بالاستثمار المستمر في تقنيات الرقابة الرقمية وتطوير الأنظمة التي تدعم الشفافية والمساءلة. من خلال توفير التدريب المناسب للموظفين وتشجيع المشاركة النشطة من جانب المواطنين، يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الفساد الإداري بشكل فعال ومستدام.

نتائج الدراسة

- بينما هناك تقدم ملحوظ في بعض جوانب التكنولوجيا الرقمية في قطاع التكوين والتعليم المهني، لا تزال هناك تحديات تتطلب العناية لتحقيق التحول الرقمي الشامل والفعال. من الضروري تركيز الجهود على تحسين البنية التحتية الرقمية، تسهيل الإجراءات الإلكترونية، وضمان جودة ودقة البيانات المتاحة لتعزيز كفاءة وفعالية التعليم والتكوين المهني.

- هناك اتجاه عام محايد نحو كفاية البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للرقمنة في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية الأغواط، مما يشير إلى وجود تردد أو عدم يقين حول مدى كفاءتها الحالية. فعلى الرغم من توفر الأجهزة والانترنت، فإن هناك شكوك حول كفاية هذه الموارد لتطبيق شامل للرقمنة؛

-تباين الآراء في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية الأغواط بشكل كبير بالنسبة لتوافر شبكة اتصال داخلية وانترنت سريع وقوي، مع موقف عام غير موافق يشير إلى وجود نقص كبير في هذه الخدمات؛.

-المواقف المحايدة نحو توافر أنظمة حماية البيانات تدل على الحاجة لمزيد من التأكيد على أمن وسرية المعلومات.

- دراسة أظهرت تقييماً محايداً للبوابات الإلكترونية الشاملة التي تقدم المعلومات والخدمات، مما يعكس وجود فجوة بين التوقعات والواقع. هذا يدل على حاجة ملحة لتحسين وتعزيز هذه البوابات لجعلها أكثر فاعلية وشمولية.

- وجود رضا نسبي تجاه إمكانية إتمام المعاملات إلكترونياً، مع ملاحظة أن هناك مجالاً للتحسين لجعل هذه العمليات أكثر سهولة وكفاءة.

- تم التعبير عن موافقة عالية نسبياً على أن التكنولوجيا الرقمية تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات في التكوين المهني، مما يدل على نجاح بعض الجوانب الرقمية في تحسين تجربة المستخدم.

- تقييم محايد لفاعلية المنصات الرقمية في توفير المعلومات الضرورية للإدارة المركزية، مما يشير إلى ضرورة تطوير هذه النظم لتحسين دقة وفعالية البيانات المقدمة.

- أظهرت الدراسة استجابة إيجابية نحو سهولة الحصول على الوثائق إلكترونياً لكل من المتربصين والموظفين، مما يؤكد على أهمية الاستمرار في تعزيز وتوسيع الخدمات الرقمية في هذا المجال.

- المنصات الإلكترونية التي تتيح المشاركة في صياغة القرارات تقيّمها محايداً، مما يدل على عدم كفاية هذه المنصات لتحقيق تفاعل فعال ومشاركة مؤثرة من الإداريين

- تقييم محايد للشفافية في نشر معلومات حول القرارات والمشاركات الإلكترونية، مما يشير إلى حاجة لتحسين الشفافية والتواصل لتعزيز الثقة والفاعلية الإدارية.

- البنية التحتية التكنولوجية، بينما توفر بعض الدعم الأساسي، لا تزال تحتاج إلى تحسينات كبيرة لتعزيز الكفاءة الإدارية وفعالية العمليات. يُنصح بإجراء تحسينات تكنولوجية شاملة، تعزيز التدريب على التكنولوجيا للإداريين، وتطوير منصات تفاعلية أكثر فعالية لتحقيق تحول رقمي مستدام يدعم الإدارة بشكل فعال في قطاع التكوين والتعليم المهني

- تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً حاسماً داخل القطاعات الإدارية مما يقلل من فرص وقوع الفساد. بقطاع التكوين والتعليم المهني. المتوسطات العامة للأبعاد المتعلقة بالشفافية والنزاهة، الرقابة والمساءلة، والوقاية من

الفساد تظهر تقديرات تتراوح بين متوسطة إلى عالية، مما يعكس الفعالية المتصورة للتكنولوجيا في تحسين العمليات الإدارية وتقليل فرص الفساد.

- التكنولوجيا الرقمية تعزز الشفافية في العمليات الإدارية، مما يساعد في تقليل الفساد ويعزز النزاهة.
- تسهل التكنولوجيا الرقمية الرقابة الفعالة وتقوي المساءلة عبر توفير أدوات لمراقبة القرارات الإدارية والأنشطة.
- التكنولوجيا تقلل من فرص الفساد بشكل فعال من خلال تقليل الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين وتمكين المراقبة اللحظية والمستمرة.
- بيانات الدراسة تدعم النظرية القائلة بأن استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يحسن بشكل كبير جهود مكافحة الفساد الإداري في القطاع، من خلال تعزيز الشفافية، الرقابة، وتوفير آليات فعالة للمساءلة.
- من خلال التحليل الإحصائي والارتباطي لتأثير التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، تُظهر النتائج بوضوح أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعتبراً للتكنولوجيا الرقمية على النزاهة والشفافية الإدارية. التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي، تعزز قدرات الرقابة والمساءلة، وتقلل من فرص الفساد بفاعلية عن طريق تقليل الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، وتسهل تقديم الشكاوى والملاحظات إلكترونياً.
- التحليلات الإحصائية تُظهر أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في تقليل التأثير الشخصي، التحيز، والمحاباة، كما تعمل على توليد تقارير دورية تزيد من الشفافية وتساعد في المراقبة الفعالة للقرارات الإدارية. الارتباط الإحصائي بين التكنولوجيا الرقمية ومكافحة الفساد يشير إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل ملحوظ جهود مكافحة الفساد.

❖ توصيات:

هذه التوصيات تهدف إلى تحسين فعالية الرقمنة في قطاع التكوين والتعليم المهني بما يساعد في رفع مستوى الخدمات والإنتاجية:

1. ضرورة استثمار في تحديث وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية بما يشمل تحديث الأجهزة، وتوسيع نطاق وسرعة الانترنت، لضمان تطبيق فعال وشامل للرقمنة.
2. يُنصح بتوفير أجهزة حاسوب واتصالات إنترنت أكثر فعالية وسرعة، وتطوير البنى التحتية للشبكات الداخلية لتعزيز الاتصال والتواصل داخل القطاع.
3. تقديم دورات تدريبية للموظفين حول أفضل الممارسات في أمن البيانات، وتحديث وتقوية الأنظمة الأمنية لحماية المعلومات الحساسة وضمان سريتها.
4. إجراء تقييمات دورية لمراقبة التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مع جمع آراء المستخدمين لفهم تجربتهم الفعلية مع البنية التحتية الرقمية.
5. ضرورة تطوير البوابات الإلكترونية لتكون أكثر شمولية وفعالية، بما يشمل تحسين واجهة المستخدم وتوفير محتوى محدث ومفيد بشكل دوري.
6. تطوير الأنظمة للسماح بإتمام جميع المعاملات بشكل كامل عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارات شخصية، مما يساهم في توفير الوقت والجهد.
7. تطوير أنظمة متقدمة لجمع البيانات وتحليلها بشكل أكثر فعالية، لتوفير معلومات دقيقة ومفيدة لصناع القرار.
8. استمرار الاستثمار في التقنيات الرقمية التي تُظهر تأثيراً إيجابياً مثل تلك التي تسهل الوصول إلى المعلومات والوثائق إلكترونياً، وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى.
9. : يجب تطوير وتوسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لاستهداف ومكافحة الفساد بشكل أكثر دقة وفعالية.

10. يجب تحفيز وتسهيل المشاركة الرقمية للمواطنين والموظفين عبر منصات سهلة الاستخدام تتيح لهم تقديم الشكاوى والملاحظات، و تنشط ساسة الإبلاغ عن أي مخالفات إدارية.



الملحق رقم 01:

	<u>المحكم الأول</u>
	<u>المحكم الثاني</u>

لملحق رقم 02

الرجاء وضع العلامة X في الخانة المناسبة

1. الجنس:

ذكور	انثى

2. المستوى التعليمي:

ثانوي	تقني / تقني سامي	ليسانس	ماجستير/ ماستر	دكتوراه

الجزء الثاني: عبارات الاستبيان

المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	بعد البنية التحتية					
01	يملك قطاع التكوين و التعليم المهني البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الرقمنة بشكل فعال					
02	تتوفر أجهزة الحاسوب والانترنت بما يكفي لضمان تطبيق الرقمنة بشكل شامل					

				تتوفر برمجيات سهلة الوصول و الاستخدام من طرف الموظفين	03
				تتوفر شبكة اتصال داخلية و انترنت سريعة و قوية	04
				يتوفر القطاع على قواعد بيانات مركزية لتخزين وتنظيم المعلومات	05
				تتوفر أنظمة حماية البيانات الكافية لضمان سرية المعلومات وأمنها	06
				تتوافر لدينا تقنيات متقدمة لتتبع وتحليل البيانات الإدارية	07
				بعد جودة الخدمات الرقمية	
				توفير بوابة إلكترونية شاملة أو منصات لتقديم المعلومات والخدمات على مدار الساعة	01
				إتمام المعاملات إلكترونياً دون الحاجة للزيارة الشخصية للمكاتب	02
				تمكن التكنولوجيا الرقمية من الوصول لمعلومات وخدمات التكوين المهني بسهولة ويسر	03
				سهولة الحصول على مسار الموارد البشرية بالقطاع	04
				سهولة الاحصاءات والتعداد	05
				توفر المنصة الرقمية معلومات للادارة المركزية حول احتياجات المؤسسات من ميزانية وتجهيزات	06
				سهولة الحصول على الوثائق إلكترونياً للمتربص والموظف معا	07
				بعد المشاركة الرقمية	
				تتيح الوزارة منصات إلكترونية تفاعلية تمكن المشاركة في صياغة القرارات وتقديم مقترحاتهم	01
				يتم الاخذ بالاراء والاقتراحات عبر المشاركة	02

					الإلكترونية في القرارات المتخذة	
					تنشر الوزارة معلومات دورية حول نتائج المشاركة الإلكترونية و القرارات المتخذة	03

المحور الثاني: مكافحة الفساد الاداري

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	بعد الشفافية و النزاهة					
01	المنصة الرقمية تزيد من شفافية العمليات الإدارية					
02	استخدام تحليلات البيانات يساهم في كشف حالات الاحتيال والفساد بفعالية أكبر.					
03	تساهم التكنولوجيا الرقمية لكشف الاحتيال					
04	البيانات الادارية المتاحة للجميع تساعد في التقليل من مخاطر الفساد					
05	تمنح الإدارة المركزية معلومات أكثر قابلية للتنفيذ من أجل تحقيق النزاهة					
06	تسهل التكنولوجيا الرقمية الحصول على الخدمات دون الحاجة إلى دفع رشاوى					
07	التكنولوجيا الرقمية تقلل من تكلفة الروتين البيروقراطي على الأفراد والشركاء					
	بعد الرقابة والمساءلة					
1	تقلل التكنولوجيا الرقمية من الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين مما يحد من فرص الفساد الناتج عن الرشوة والمحسوبية					
2	التكنولوجيا الرقمية تعزز قدرات لقطاع التعليم و					

					التكوين المهني على الرقابة الانية والمستمرة .
				3	يمكن مراقبة القرارات الإدارية والنشاطات بفعالية أكبر بفضل التكنولوجيا الرقمية
				4	تمكن التكنولوجيا الرقمية تقديم شكاوى وملاحظات بسهولة ومتابعة مجرياتها إلكترونياً .
				5	تساهم التكنولوجيا الرقمية في نشر معلومات محدثة عن مختلف برامج وخدمات التكوين المهني مما يقلل من فرص الفساد.
				6	تخضع المؤسسة للمساءلة فيما يتعلق باستخدام و .نتائج المشاركة الإلكترونية
				7	تتيح التكنولوجيا الرقمية توليد تقارير دورية حول أداء القطاع ومستوى الخدمات المقدمة
				8	تساهم التكنولوجيا الرقمية في الكشف عن حالات الفساد والاختلاس بشكل أسرع وأسهل
					بعد الوقاية من الفساد الإداري
					التكنولوجيا الرقمية لدينا تقلل من فرص الفساد بشكل فعال
					تستخدم الإدارة التكنولوجيا الرقمية لضمان الامتثال للقوانين وتجنب المخالفات
					يسمح التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي كنهج اداري باستهداف ومكافحة الفساد
					تساهم التكنولوجيا الرقمية في تقليل فرص التأثير الشخصي ، التحيز والمحاباة.

شكرا على حسن تعاونكم



في ختام الدراسة حول دور التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، يتضح أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل القطاعات الإدارية. من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي، يمكن تحقيق مراقبة أكثر فعالية ودقة للعمليات الإدارية، مما يقلل بشكل ملحوظ من فرص وقوع الفساد. الارتباطات الإحصائية القوية بين استخدام هذه التقنيات وتحسين مكافحة الفساد تدعم الحاجة إلى تبني وتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية في الإدارات.

علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل كبير الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. بتوفير بيانات شفافة ومحدثة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية دون الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، تساعد التكنولوجيا الرقمية في خلق بيئة أقل عرضة للممارسات الفاسدة.

لضمان استمرار وتعزيز هذه النتائج، يُنصح بالاستثمار المستمر في تقنيات الرقابة الرقمية وتطوير الأنظمة التي تدعم الشفافية والمساءلة. من خلال توفير التدريب المناسب للموظفين وتشجيع المشاركة النشطة من جانب المواطنين، يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الفساد الإداري بشكل فعال .

نتائج الدراسة

- بينما هناك تقدم ملحوظ في بعض جوانب التكنولوجيا الرقمية في قطاع التكوين والتعليم المهني، لا تزال هناك تحديات تتطلب العناية لتحقيق التحول الرقمي الشامل والفعال. من الضروري تركيز الجهود على تحسين البنية التحتية الرقمية، تسهيل الإجراءات الإلكترونية، وضمان جودة ودقة البيانات المتاحة لتعزيز كفاءة وفعالية القطاع.

- هناك تجاه عام محايد نحو كفاية البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للرقمنة في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية الأغواط، مما يشير إلى وجود تردد أو عدم يقين حول مدى كفاءتها الحالية. فعلى الرغم من توفر الأجهزة والانترنت، فإن هناك شكوك حول كفاية هذه الموارد لتطبيق شامل للرقمنة.

-تباين الآراء في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية الأغواط بشكل كبير بالنسبة لتوافر شبكة اتصال داخلية وانترنت سريع وقوي، مع موقف عام غير موافق يشير إلى وجود نقص كبير في هذه الخدمات؛.

- المواقف المحايدة نحو توافر أنظمة حماية البيانات تدل على الحاجة لمزيد من التأكيد على أمن وسرية المعلومات.
- دراسة أظهرت تقييماً محايداً للبوابات الإلكترونية الشاملة التي تُقدم المعلومات والخدمات، مما يعكس وجود فجوة بين التوقعات والواقع. هذا يدل على حاجة ملحة لتحسين وتعزيز هذه البوابات لجعلها أكثر فاعلية وشمولية.
- وجود رضا نسبي تجاه إمكانية إتمام المعاملات إلكترونياً، مع ملاحظة أن هناك مجالاً للتحسين لجعل هذه العمليات أكثر سهولة وكفاءة.
- تم التعبير عن موافقة عالية نسبياً على أن التكنولوجيا الرقمية تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات في التكوين المهني، مما يدل على نجاح بعض الجوانب الرقمية في تحسين تجربة المستخدم.
- تقييم محايد لفاعلية المنصات الرقمية في توفير المعلومات الضرورية للإدارة المركزية، مما يشير إلى ضرورة تطوير هذه النظم لتحسين دقة وفعالية البيانات المقدمة.
- أظهرت الدراسة استجابة إيجابية نحو سهولة الحصول على الوثائق إلكترونياً لكل من المتربصين والموظفين، مما يؤكد على أهمية الاستمرار في تعزيز وتوسيع الخدمات الرقمية في هذا المجال.
- المنصات الإلكترونية التي تتيح المشاركة في صياغة القرارات تقيّمها محايداً، مما يدل على عدم كفاية هذه المنصات لتحقيق تفاعل فعال ومشاركة مؤثرة من الإداريين
- تقييم محايد للشفافية في نشر معلومات حول القرارات والمشاركات الإلكترونية، مما يشير إلى حاجة لتحسين الشفافية والتواصل لتعزيز الثقة والفاعلية الإدارية.
- البنية التحتية التكنولوجية، بينما توفر بعض الدعم الأساسي، لا تزال تحتاج إلى تحسينات كبيرة لتعزيز الكفاءة الإدارية وفعالية العمليات. يُنصح بإجراء تحسينات تكنولوجية شاملة، تعزيز التدريب على التكنولوجيا للإداريين، وتطوير منصات تفاعلية أكثر فعالية لتحقيق تحول رقمي مستدام يدعم الإدارة بشكل فعال في قطاع التكوين والتعليم المهني. (قبول الفرضية 01)
- تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً إيجابياً ملموساً في مكافحة الفساد الإداري بقطاع التكوين والتعليم المهني. المتوسطات العامة للأبعاد المتعلقة بالشفافية والنزاهة، الرقابة والمساءلة، والوقاية من الفساد تظهر

تقديرات تتراوح بين متوسطة إلى عالية، مما يعكس الفعالية المتصورة للتكنولوجيا في تحسين العمليات الإدارية وتقليل فرص الفساد. (قبول الفرضية رقم 02)

- التكنولوجيا الرقمية تعزز الشفافية في العمليات الإدارية، مما يساعد في تقليل الفساد ويعزز النزاهة.
- تسهل التكنولوجيا الرقمية الرقابة الفعالة وتقوي المساءلة عبر توفير أدوات لمراقبة القرارات الإدارية والأنشطة.
- التكنولوجيا تقلل من فرص الفساد بشكل فعال من خلال تقليل الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين وتمكين المراقبة اللحظية والمستمرة.
- بيانات الدراسة تدعم النظرية القائلة بأن استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يحسن بشكل كبير جهود مكافحة الفساد الإداري في القطاع، من خلال تعزيز الشفافية، الرقابة، وتوفير آليات فعالة للمساءلة.
- من خلال التحليل الإحصائي والارتباطي لتأثير التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، تُظهر النتائج بوضوح أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعتبراً للتكنولوجيا الرقمية على النزاهة والشفافية الإدارية. التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي، تعزز قدرات الرقابة والمساءلة، وتقلل من فرص الفساد بفاعلية عن طريق تقليل الحاجة للتفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، وتسهل تقديم الشكاوى والملاحظات إلكترونياً. (قبول الفرضية)
- التحليلات الإحصائية تُظهر أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في تقليل التأثير الشخصي، التحيز، والمحاباة، كما تعمل على توليد تقارير دورية تزيد من الشفافية وتساعد في المراقبة الفعالة للقرارات الإدارية. الارتباط الإحصائي بين التكنولوجيا الرقمية ومكافحة الفساد يشير إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات الرقمية يمكن أن يعزز بشكل ملحوظ جهود مكافحة الفساد.

❖ توصيات:

هذه التوصيات تهدف إلى تحسين فعالية الرقمنة في قطاع التكوين والتعليم المهني بما يساعد في رفع مستوى الخدمات والإنتاجية:

1. ضرورة استثمار في تحديث وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية بما يشمل تحديث الأجهزة، وتوسيع نطاق وسرعة الانترنت، لضمان تطبيق فعال وشامل للرقمنة.
2. يُنصح بتوفير أجهزة حاسوب واتصالات إنترنت أكثر فعالية وسرعة، وتطوير البنى التحتية للشبكات الداخلية لتعزيز الاتصال والتواصل داخل القطاع.
3. تقديم دورات تدريبية للموظفين حول أفضل الممارسات في أمن البيانات، وتحديث وتقوية الأنظمة الأمنية لحماية المعلومات الحساسة وضمان سريتها.
4. إجراء تقييمات دورية لمراقبة التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مع جمع آراء المستخدمين لفهم تجربتهم الفعلية مع البنية التحتية الرقمية.
5. ضرورة تطوير البوابات الإلكترونية لتكون أكثر شمولية وفعالية، بما يشمل تحسين واجهة المستخدم وتوفير محتوى محدث ومفيد بشكل دوري.
6. تطوير الأنظمة للسماح بإتمام جميع المعاملات بشكل كامل عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارات شخصية، مما يساهم في توفير الوقت والجهد.
7. تطوير أنظمة متقدمة لجمع البيانات وتحليلها بشكل أكثر فعالية، لتوفير معلومات دقيقة ومفيدة لصناع القرار.
8. استمرار الاستثمار في التقنيات الرقمية التي تُظهر تأثيراً إيجابياً مثل تلك التي تسهل الوصول إلى المعلومات والوثائق إلكترونياً، وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى.
9. : يجب تطوير وتوسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لاستهداف ومكافحة الفساد بشكل أكثر دقة وفعالية.
10. يجب تحفيز وتسهيل المشاركة الرقمية للمواطنين والموظفين عبر منصات سهلة الاستخدام تتيح لهم تقديم الشكاوى والملاحظات، و تنشيط سياسة الإبلاغ عن أي مخالفات إدارية.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للتكنولوجيا الرقمية و الفساد الإداري	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا الرقمية
09	المطلب الأول: تعريف الرقمية وخصائصها
09	الفرع الأول: تعريف الرقمية
11-10	الفرع الثاني: خصائص وأشكال الرقمية
12	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمية
12	الفرع الأول: أهمية الرقمية
13	الفرع الثاني: أهداف الرقمية
14	المطلب الثالث: دوافع تطبيق الرقمية ومتطلباتها
14	الفرع الاول : دوافع تطبيق الرقمية
21-15	الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الرقمية
22	المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري
22	المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري وخصائصه
24-22	الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأسبابه
26-25	الفرع الثاني: خصائص الفساد الاداري و بيان انواعه
27	المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري وأثاره
28-27	الفرع الأول: مظاهر الفساد الإداري
32-29	الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري
33	المطلب الثالث: أساليب مكافحة الفساد الاداري
37-33	الفرع الأول: الاطار القانوني والمؤسساتي الدولي والوطني لمكافحة الفساد الاداري

فهرس المحتويات

37	الفرع الثاني: استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري
40	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : صور استخدام التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد الإداري	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الأساليب الالكترونية لمكافحة الفساد الإداري
43	المطلب الأول: الحكومة الالكترونية ودورها في محاربة الفساد الاداري
44-43	الفرع الأول: مفهوم الحكومة الالكترونية وأهدافها
45	الفرع الثاني: استراتيجيات الحكومة الرقمية في مكافحة الفساد الاداري
46	المطلب الثاني: الخدمة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الاداري
47-46	الفرع الأول: تعريف الخدمة الالكترونية وأهدافها
48	الفرع الثاني: دور الخدمة الالكترونية في الحد من الفساد الاداري
49	المطلب الثالث: الرقابة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري
51-49	الفرع الأول: مفهوم الرقابة الالكترونية
54-52	الفرع الثاني: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري
55	المبحث الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الاداري وتحدياتها
55	المطلب الأول: مواقع التواصل الاجتماعي، واحد من اساليب مكافحة الفساد الاداري
58-55	الفرع الأول: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي
59	الفرع الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد الإداري
60	المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي، استراتيجيية للحد من الفساد الاداري
60	الفرع الاول: تعريف الذكاء الاصطناعي
61	الفرع الثاني: مكافحة الفساد الاداري بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي
62	المطلب الثالث : إنجازات التكنولوجيا الرقمية في مجال محاربة الفساد الإداري و معيقات تطبيقها
64-62	الفرع الاول: مزايا تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الادارة
65	الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الادارة
66	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثالث : دراسة حالة قطاع التكوين و التعليم المهنيين بالأغواط	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: التعريف بقطاع التكوين والتعليم المهنيين بالأغواط
69	المطلب الأول: بطاقة تقنية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الأغواط
71-70	المطلب الثاني: توجه القطاع التكوين والتعليم المهنيين نحو التكنولوجيا الرقمية
72	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية
79-72	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
89-80	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
90	خلاصة الفصل
94-91	خاتمة
99-95	الملاحق
106-100	المصادر و المراجع

فهرس الجداول

70	يوضح تعداد الموارد البشرية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الاغواط لسنة 2023	01
73	مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات	02
73	يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانه	03
74	يحدد مجالات الإتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارت	04
75	اختبار الثبات للمتغيرات	05
77	معامل الارتباط بين العبارات درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الأول: التكنولوجيا الرقمية	06
78	معامل الارتباط بين العبارات درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الثاني: مكافحة الفساد الاداري	07
79	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	08
80	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة المحور الاول: التكنولوجيا الرقمية	09
84	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة المحور الثاني: مكافحة الفساد الاداري	10
88	مصفوفة الارتباط Rho de Spearman	11

--	--	--

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
21	تقنيات التكنولوجيا الرقمية	01
36	مؤشر الفساد في الجزائر الى غاية 2023 حسب منظمة الشفافية الدولية	02
69	هياكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الأغواط	03

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

باللغة العربية:

أ-الكتب

1. ابن المنظور جمال الدين ، لسان العرب. مجلد 3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية،2003.
2. أبو شنب عماد احمدواخرون،الحكومة الالكترونية.اليرموك،الاردن: دار الكتاب الثقافي،2012.
3. أمين زين الدين بلال، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، ط1، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي ، 2009.
4. الباز بشير دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني.عمان، الاردن : دار الفكر الجامعي،.2015
5. بدوي أحمد ، الشاذلي أحمد، مكافحة الفساد وآليات الحد من آثاره.أبوظبي،الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2023.
6. بن ناصر العبود فهد،الحكومة الالكترونية و الذكية والمتكاملة.ط1،الرياض،السعودية:مكتبة الملك فهد الوطنية،2023.
7. الرازي محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح. بيروت،لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر ، 1994.
8. سالم عبود محمد ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي.مدخل استراتيجي للمكافحة،ط٢، بغداد،العراق: دار الدكتور للعلوم،2011.
9. سمير أحمد محمد، الإدارة الإلكترونية. عمان،الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2009.
10. صلاح سالم محمد ،العصر الرقمي و ثورة المعلومات.ط1، ،القاهرة،مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية،2002.
11. العاني مزهر شعبان وناجي جواد شوقي،الادارة الالكترونية. ط1،،عمان،الاردن: دار الثقافة للنشر2014.
12. عباس بشير ،العلاقات الرقمية.الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات ،2005.
13. عبد العزيز عادل الجوانب القانونية والاقتصادية لجرائم غسل الأموال.الشارقة،الإمارات: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

قائمة المصادر و المراجع

14. عبدالرؤوف عامر طارق، الادارة الالكترونية نماذج معاصرة. ط1، القاهرة، مصر: دارالسحاب، 2007.
15. عبود نجم الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات. الرياض، السعودية: الدار الجامعية للنشر. 2004.
16. العبيد الطيب عبد القادر أحمد، فاعلية مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام. ط1، عمان، الاردن: دار البداية، 2017.
17. القزاز بدر محمد. السيد، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2015.
18. مبارك خضر فضل الله وائل، اثر الفيسبوك على المجتمع. ط1، الخرطوم، السودان: المكتبة الوطنية، 2012.
19. ممدوح ابراهيم خالد، الادارة الالكترونية. ط1، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2010.

ب- المجالات

1. أبوزويدة، سامي لطفي محمد، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023.
2. أحمد محمد الصوالح الشحي، ماجد، "الحكومة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري"، المجلة القانونية مجلد 15، العدد 05، جامعة القاهرة، فبراير 2023.
3. بقشيش، علي و بللوشة، أمير، "جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد"، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة باتنة 01، جانفي 2021.
4. بن فهد المطرف، عبدالرحمان، "التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة"، المجلة العلمية بكلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 36، العدد 07، جانفي 2001.
5. جرمولي، مليكة، "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، مجلة الحوار الفكري، مجلد 13 العدد 15، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، جوان 2018.
6. الحدراوي، حامد كريم، "دور الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد المالي والاداري"، مجلة الادارة الاقتصادية، مجلد، 18، العدد 03، 2022.

قائمة المصادر و المراجع

7. حسني، ليلي، "معظلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في افريقيا"، مجلة أكاديميا، العدد4، 2016.
8. خثيري، وهيب، دور الادارة الالكترونية في تطوير وتحسين العمل الاداري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد04، العدد2، جامعة المسيلة، اكتوبر2020.
9. دراجي، المكّي، "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17. جامعة حمة لخضر، 2018 .
10. دوداح، رضوان، "الفساد الإداري (مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، مجلد 29، العدد01، الحلفة، افريل2014
11. رباح، المدهون إبراهيم، " دور الرقابة الإلكترونية في تحسين أداء الموظفين والحد من الفساد الإداري"، مجلة المحاسب، المجلد29، العدد، مارس2023.
12. رقاب، محمد، "رقمنة قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بوشوشة افلو المجلد 06، العدد 03، اوت2023 .
13. عبد الشافي محمد، ماجدة، "الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الاداري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09 العدد01، بنها، مارس2023.
14. عزيزوي، هندة " الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد" مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد10، العدد01، جامعة20 اوت سكيكدة، سبتمبر2015.
15. علوطي، لمين؛ "الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، المجلد15، العدد42، افريل. 2008.
16. غازي المدني، أسامة، " دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سلطان قابوس، 2015.
17. فصيح، عبد القادر وبن عمر، محمد، "التوقيع الالكتروني ودوره في الاثبات"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد01، العدد03، جامعة زيان عاشور، الحلفة، سبتمبر2016.
18. قمار، حديجة، "الرقمنة الإدارية في الجزائر، بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق"، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد1، 2023.
19. قوتال، ياسين، خديري، حنان، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد03، العدد 01، جامعة خنشلة، جانفي 2016.

20. كنعان، نواف سالم، "الفساد الإداري المالي (أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته)"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، مارس 2010
21. مجدوب، عبد الرحمان، رمضان، فاطمة الزهراء، "آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023.
22. معاذ، سليمان العلا، "توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول"، مجلة المؤتمر السنوي الدولي السابع لكلية القانون الكويتية العالمية، الكويت العدد 8، اكتوبر 2020.
23. يوسف الزين، شريفة و مناد، اشراق، "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، مجلة الدراسات الاكاديمية، جامعة يحيى فارس، العدد 03، المجلد 03، سبتمبر 2021.
- ت-الوثائق الحكومية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، تشكيلها و صلاحياتها..
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.. القانون رقم: 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14 المؤرخ في 08 مارس 2006.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم الرئاسي رقم: 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمه كيفيات سيره، المادة 02.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم الرئاسي رقم: 11-426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيم كيفيات سيره، عدد 68، المادة 22 مكرر.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم رئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.

ث - أطروحات رسائل ومذكرات التخرج:

*اطروحات الدكتوراه

1. حاحة عبد العالي، "الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق)، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر 2013.
2. حمدان جهيدة، "الإدارة الالكترونية كألية تصدي للفساد الإداري -دراسة حالة بلدية الناصرية، ولاية بومرداس"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص: سياسات عامة، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019.
3. ربيع، نصيرة، "النشاط الاداري للحكومة الالكترونية"، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية)، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019.
4. عكنوش نبيل، "المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية : تصميمها وإنشاؤها - مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجاً-"، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، أفريل 2010.
5. الفرازي محمد بن أحمد بن محمد ؛ "أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية، نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان"، أطروحة دكتوراه اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال)، جامعة تشرين، اللاذقية، عمان، 2009.

*مذكرات الماجستير

1. برمان، نور الدين، مرزوق محمد الأمين، " دور الحكومة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير حقوق، تخصص إدارة ومالية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017 .
2. بورغداد، فاتح، " دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020، 2021

3. جبار، فوزية وميشان نورة، "وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في العملية الاشهارية (الفيسبوك نموذجاً) دراسة ميدانية بمحلات تجارية بمدينة تيارت"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع والاتصال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022.
4. رزاق، جهان، "الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية"، مذكرة نهاية السنة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، الشعبة: العلوم السياسية، التخصص: الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2023.
5. ريان، بن كحلة، "دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
6. شنيني، نور الهدى، "واقع تطبيق العلاقات العامة الرقمية في المؤسسات الجزائرية، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية للتشغيل بقالمة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022-2023.
7. سعادية، فوزية، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التعريف بالعلامة التجارية (دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفيسبوك بأم البواقي)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال تخصص: اتصال وعلاقات عامة، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015-2016.
8. عمارة، مبروك، "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، مذكرة ماستر، ميدان: الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
9. لعروسي، نبيل، "دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021-2022.

10. مسعودي، حمزة واخرون "الاليات المؤسسية لمكافحة الفساد " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، 2019-2020 .

باللغة الأجنبية:

1. Bloomberg, Jason, **Digitization and digital transformation**, confuse them at you peril, Forbes Innovation Enterprise Cloud ,2018.
2. Bradier Agnès ; **Le gouvernement électronique**, une priorité européenne, revue française d'administration publique, école nationale d'administrative,N°110.
3. Buchan, B. and L. Hill.. **An Intellectual History of Political Corruption**. Palgrave Macmillan. London 2014
4. C. Gray and D.Kaufmann , **Corruption and EconomicDevelopment** , Finance and Development , March, 1998 .
5. Gore, M.L., J. Ratsimbazafy,.. **“Rethinking Corruption in Conservation Crime: Insights from Madagascar**. Corruption, Natural Resources and Development: From Resource Curse to Political Ecology 2013

6. Helene BÉGON-TAVER, La Transformation Numérique des administrations.

Documentation française.2021